

الباب الثاني

- جماعات الصفوة في السياق التاريخي للريف المصري -

الفصل السادس : التركيب الاجتماعي لجماعات الصفوة في الريف المصري
في السياق التاريخي •

الفصل السابع : التفاعل الرأسي والأفقى بين جماعات الصفوة : أشكال
التحالف والصراع :

الفصل السابع : التفاعل الرأسي والأفقى بين جماعات الصفوة : أشكال



الفصل السادس

التركيب الاجتماعي لجماعات الصفوة في الريف المصري في السياق التاريخي

وقدمة :

يحاول هذا الفصل الاجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالشكل الذى ظهرت فيه جماعات الصفوة في الريف في السياق التاريخي لمصر الحديثة. وترتبط هذه التساؤلات بالمجموعة الاولى من الفروض الخاصة بالتركيب الاجتماعي لجماعات الصفوة ، بحيث يكون هذا الفصل محاولة لاختبار هذه المجموعة من الفروض في السياق التاريخي المصري (١) . وتنحصر هذه التساؤلات فيما يلي : ما هي الأشكال التاريخية لجماعات الصفوة القديمة والجديدة في الريف المصري ؟ وبعبارة أخرى : ما هي التنويعات التي تشكلت فيها جماعات الصفوة - تاريخيا - في الريف ؟ وما هي أوجه الاستمرار والانقطاع في تكوين جماعات الصفوة القديمة والجديدة ؟ وما علاقة بناء الصفوة بالبناء الطبقي ، وما علاقة التغير الذي يحدث على بناء الصفوة بالتغيرات التي تحدث في البناء الطبقي عبر المراحل التاريخية المختلفة ؟ وما هي القنوات التي يتم من خلالها التوافد الى جماعات الصفوة المختلفة ؟

(١) لاشك ان المادة التاريخية المتاحة تفرض حدودا على نوعية اختبار الفروض في السياق التاريخي ، ولذلك فاننا يجب أن نفترض عند استخدامنا للمعطيات التاريخية انها تختبر الفروض بشكل جزئي فقط .

وكيف يرتبط كل هذا بالبناء الاقتصادي الاجتماعي ككل والتغيرات التي تطرأ على هذا البناء ؟

والملاحظ أن هذه التساؤلات تبدأ من الجزئيات وتنتهي بالكليات ، غير أن تحليلًا يستهدف الإجابة على هذه التساؤلات لا يجب أن يبدأ من الجزئيات ، من حيث أن هذه الجزئيات ما هي إلا نتائج للبناء الاجتماعي الاقتصادي ككل . وبناء على ذلك ، فإن البناء الاجتماعي ككل سوف يكون نقطة البداية التي توصلنا إلى التركيبات الطبقيّة والقوى الاجتماعيّة الفاعلة في التاريخ ، ومن ثم تركيب جماعات الصفوة . ووفقا لهذا ، فإننى سوف أبدأ عند الحديث عن كل فترة تاريخية بتقديم تصور عام لطبيعة المرحلة التاريخية في بنائها الاجتماعي - الاقتصادي ، ثم ينصب التحليل بعد ذلك تفصيلا على جماعات الصفوة القديمة والجديدة داخل هذا البناء الكلي الشامل (٢) .

وتثار هنا بعض المشكلات التي يجب حلها منذ البداية . فهناك أولا مشكلة تقسيم الفترات التاريخية . ويميل معظم الكتاب إلى الحديث عن فترات تاريخية ذات طابع سياسى بحث كالحديث عن مصر قبل الاحتلال ومصر بعد الاحتلال وهكذا ، أو الحديث عن فترات لحكام بعينهم كالحديث عن عهد محمد على ، وسعيد ، وإسماعيل ، أو الاهتمام بتحديد الفترات التاريخية وفقا للأحداث التاريخية الهامة كالحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، أو الثورة العربية ، أو ثورة ١٩١٩ . ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ، فإننا سوف نعتبر تاريخ مصر الحديثة منذ بداية حكم محمد على أو قبله بقليل ، تاريخا واحدا وممتدا ، على أن نميز داخله بين فترات

(٢) يأتي ذلك وفقا للمنطلق العام في هذا البحث والذي يؤكد على ارتباط التكوينات المحلية بالتكوين البنائى القومى ، وارتباط الجزئيات بالكليات في تحليل السلوك السياسى بالريف . ولقد تم تأكيد هذه الفكرة في الفصل السابق من الدراسة .

وفقا لتباين اشكال التنظيم الاجتماعى والاقتصادى بحيث تظهر أمامنا استمرارية التاريخ من ناحية ، وخصوصية كل فترة من فتراته من ناحية أخرى . ومن شأن ذلك أن يكشف لنا عن الاستمرار والانقطاع فى تركيب جماعات الصفوة فى الفترات التاريخية المتلاحقة ، والتحول فى المواقع بين هذه الجماعات المختلفة . أما المشكلة الثانية فتتعلق بالتعريف الإجرائى للصفوة القديمة والصفوة الجديدة فى المواقف التاريخية . لا شك أن التحليل المرتبط بالطبقات المختلفة اعتمادا على المادة التاريخية والاحصائية سوف يكون نقطة البداية ، على أن يكون الاشتغال بالعمل السياسى واتخاذ موقف تأييد أو المعارضة هو المحك الكاشف عن الصفوة . فإذا كانت الصفوة القديمة تنتمى بالضرورة الى الطبقة البرجوازية ، فإن المخربين فى العمل السياسى ، المدافعين عن مصالح هذه الطبقة هم الصفوة القديمة من البرجوازية . وإذا كانت الصفوة الجديدة تقع خارج نطاق البرجوازية ، فإن المهتمين بالعمل السياسى المدافعين عن مصالح الطبقات غير البرجوازية ينتمون الى الصفوة الجديدة . ولا شك فى أن المادة المقدمة فى هذا الفصل لا تغطى المواقف الأيديولوجية لجماعات الصفوة أو نشاطها السياسى ، فذلك أمر يغطيه الفصلان القادمان من الدراسة التاريخية . ويكتفى هذا الفصل بأن يحدد تركيب الصفوة وعلاقة هذا التركيب بالطبقات المختلفة ، والتباين داخل هذا التركيب فى الفترات التاريخية المختلفة . وبناء على هذا فإن هذا الفصل سوف يضم العناصر التالية :

أولا : جماعات الصفوة فى مطلع تاريخ مصر الحديثة .

ثانيا : التحول الرأسمالى وتغير تركيب الصفوة .

ثالثا : السيطرة الرأسمالية واستقرار صفوة الأعيان .

رابعا : ثورة ٢٣ يوليو وتغير بناء الصفوة .

أولا : جماعات الصفوة في مطلع تاريخ مصر الحديثة

قام التكوين الاجتماعي قبل الرأسمالي للمجتمع المصري على تداخل نمطين إنتاجيين هما اقطاع المنتفعين Feudalism of benefices والنمط الخراجي مع تفوق أحدهما على الآخر وفقا لظروف إعادة انتاج التكوين قبل الرأسمالي وشكل امتصاص العائد . وتمثل فترة حكم محمد علي - وهي بداية تاريخ مصر الحديثة - تجسيدا لشيوخ النمط الخراجي الذي تقوم فيه الدولة بالهيمنة على مصادر الثروة ، وتنقل ما يفرض على الأرض من ضرائب مباشرة من خلال موظفين محليين ، وإن كانت فترة حكم محمد علي قد اخلت على هذا النمط شكلا من أشكال إعادة التوزيع لعبت فيه الدولة دور الوسيط في عملية تداول السلع في الداخل ، وهو أمر يضمن لها مزيدا من العائد النقدي (٢) . والسؤال المطروح الآن : ما هو موقف وأوضاع الريف في هذه الفترة ، وما هو شكل الطبقات الاجتماعية داخله ؟

يمكن القول بأن نظام حكم محمد علي وما صاحبه من التنظيم الخراجي للمجتمع قد أحدث تغييرين جوهريين على علاقة الريف بالسلطة المركزية وهما :

أولا : خلق علاقة مباشرة بين السلطة المركزية والمجتمع الريفي . وقد ارتبط ذلك بالقضاء على الفئات الوسطى التي كانت تستقبل جزءا كبيرا من فائض الانتاج الزراعي . وقد ارتبط ذلك بالقضاء على نظام الالتزام وقد تم ذلك وفق سلسلة من الاجراءات بدأت بتحصيل نصف الفائض

(٣) أحمد عبد الله زايد ، « حول دراسة البناء الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الرأسمالية » مقال في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع الصادر عن قسم الاجتماع جامعة القاهرة ، العدد الاول ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١١١ - ١٣٢ .

الذى كان يحصل عليه المتزعمون ، ثم فرض ضرائب على أراضى الوسايا وأراضى الوقف ، ثم مسح أراضى الوجه القبلى وأراضى الوجه البحرى والذى ما أن انتهى حتى صادر محمد على كل الالتزامات فى مصر . وفى هذه الحالة أصبح جمع الضرائب ينظم مباشرة من خلال «الرزخامة» - وزارة المالية بلغتنا الحديثة - عن طريق موظفين محليين وبمساعدة نظار الاقسام وعمد القرى (٤) .

ثانيا : خضوع الريف لتنظيم ادارى محلى بناء على التنظيم الادارى الذى أدخله محمد على على المجتمع المصرى . فقد قسم مصر الى حكومات محلية أو مديريات اثنتان منها بالوجه البحرى ، وواحدة بمصر الوسطى ، وأربع فى الوجه القبلى ، وجعل على رأس كل مديرية مديرا . وتنقسم كل مديرية الى عدة مراكز يرأس كل منها مأمور . وينقسم كل مركز الى عدد من الأخطاط (جمع خط) أو الاقسام تحت رئاسة الفطار ، ويضم الخط مجموعة من القرى يرأس كلا منها شيخ (٥) . وقد أحكم بذلك محمد على الرقابة على المجتمع الريفى المحلى بحيث لا تستطيع جماعة من الجماعات أن تهيمن عليه وتسيطر على موارده كالملتزمين أو المماليك .

ومن الطبيعى أن تترك هذه التغيرات تأثيرها على البناء الطبقي . فالمحقق أن محمد على قد نجح فى زعزعة الأسس التى تقوم عليها الطبقة العليا

(٤) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى وزميله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ص ٧٣ - ٩٠ .

(٥) حلمى محروس اسماعيل ، دراسات فى الحالة الاجتماعية لمصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ . ص ٧٦ .

فى الريف واللى تكونت من جماعة الملتزمين ، وانهاء سيطرتهم ونفوذهم على الفلاحين (٦) . غير أن هذه التغيرات لم تؤد الى اختفاء الفئات الوسطى من أعيان الريف (مشايخ القرى أساسا) ، بل أن هذه الفئة تكاد تكون هى الفئة الوحيدة التى أعفيت بعض أراضيها من الضرائب (الاراضى التى كانت تسمى مسموح المشايخ ومسموح المصطبة واللى أعفيت من الضرائب نظير الخدمات التى يقدمها مشايخ القرى) (٧) . غير أن اصلاحات محمد على الادارية قد وسعت من حجم هذه الفئة الوسطى حيث انضم اليها النظار وحكام الأخطاط . وغالبا ما كان يعين هؤلاء من أعيان القرى أو من الملتزمين السابقين . ويورد على مبارك الكثير من القرى التى عين منها حكام للأخطاط ، ويظهر للأقسام فى زمن محمد على . من ذلك قرية أم دومة وقرية أولاد اسماعيل بجرجا ، والبدارى بأسيوط ، وبنى أحمد بالنيا ، وانشواى بالغربية وغير ذلك من القرى (٨) . وفى مقابل هذا ظل الفلاحون كما هم ، ويكاد يكون التغير الوحيد الذى تعرضوا له أنهم تحولوا من موقف تابع للملتزم الى موقف تابع للباشا (أو السلطة المركزية) ، فاصبحوا بذلك رجال الباشا أو « تبع الباشا » على ما ذكر أحدهم عندما طالبه أحد الملتزمين بدفع الضريبة ، وعلى ما أورد الجبرتى . والملاحظ على هذه التغيرات انها لم

(٦) محمد عبد النبى ، العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء الثقة فى القرية المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ١٦١ .

(٧) هيلين ريفلين ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٨) على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الطبعة الاولى ، المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ، المجلد الاول ، الجزء الثامن ، ص ٢٨ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ١٠٣ ، الجزء العاشر ، ص ١٣ ، ٩١ .

تحدث تغيرا جوهريا في البناء الطبقي القائم . فالطبقة الارستقراطية القومية والتي تألفت من المالك والأتراك ، استبدلت بطبقة ارستقراطية أخرى من عائلة محمد علي . واستبدلت بفتة المتزمن فئة من النظار وحكام الاخطا ومشايخ القرى ومن يعاونهم من موظفين اداريين . ولكن من شأن هذا التغيير - مهما يكن بسيطا - ان يترك تأثيرا على تركيب جماعات الصفوة في الريف فكيف تشكل الصفوة في الريف في هذه الفترة ؟

إذا كانت طبيعة النظام السياسي في هذه الفترة قد قامت على وجود تنظيم مركزي يعتمد على استخلاص خراجي للفائض ، فمن المتوقع أن ترتبط الصفوة القديمة بالبوروات المحلية التي تضمن تحقق الفائض على السلطة المركزية . كما أنه من المتوقع أيضا أن يرتبط الانتماء للصفوة « بالوظيفة الحكومية » طالما أن المجتمع برمته ينتظم حول نظام اداري مركزي . غير أن الارتباط بين الانتماء للصفوة والوظيفة لا يعنى غياب الأساس الاقتصادي للصفوة او بالأحرى ارتباطها بمستويات طبقية معينة . فسوف يتضح لنا بعد ذلك أن الحصول على وظيفة في ذلك العهد يرتبط بالوضع الطبقي . ومن المتوقع أيضا أن يدافع شاغلو الوظائف عن الوضع القائم طالما أنه يرتبط بمصالحهم ، وطالما أنه يمثل بالنسبة لهم مصيرا لا مفر منه ، وذلك بالرغم من أن الاجراءات التي أدخلها محمد علي قد أثرت عليهم - خاصة مشايخ القرى - بشكل أو بآخر . ونعرض فيما يلي للجماعات التي كونت الصفوة القديمة في هذه الفترة :

(١) مشايخ القرى : المحقق أن مشايخ القرى قد أضرروا من الاجراءات التي أدخلها محمد علي . فقد بدأ بفرض ضرائب على اراضي المسموح (الغيت هذه الضرائب فيما بعد) . كما تأثر مشايخ القرى من الغاء نظام الالتزام . فقد كان الشيخ يعمل وسيطا بين الملتزم والفلاحين ويتولى توزيع الأرض التي يتركها

أصحابها (٩) • ومن الطبيعي أن يستفيد من هذه العملية • كما كان بعض المشايخ يمتلكون اقطاعات من اراضى الوقف التى فرض عليها محمد على الضرائب ، فضلا عن أنهم كانوا يتلقون كثيرا من الهدايا والأموال من المتزمين ولم يعد النظام الحالى يسمح لهم بالحصول على هذه الأشياء (١٠) •

غير أن هذه الاجراءات التى اضرت بالمشايخ فى القرى لم تؤد بهم الى اتخاذ موقف الصفوة الجديدة ، ذلك أن هذه الفئة ليست مؤهلة بحكم موقعها الاقتصادى وتكوينها للقيام بهذا الدور • ولذلك فما كان عليهم الا ان ينصاعوا لأوامر الباشا ، كما انصاعوا من قبل لأوامر المتزمين ، آمليين فى أن يأتى العائد فى أى وقت • وقد جاء هذا العائد عندما خصص محمد على - بعد مسح الاراضى - نسبة ٥ ٪ من اراضى كل قرية بحيث تعطى للمشايخ «كمسموح» معفى من الضرائب • هذا فضلا عن ان تنظيم عملية جمع الضرائب قد هيا لهم فرصة الاستيلاء على اراضى الفلاحين الذين كانوا يؤخذون للسخرة أو الجيش (١١) •

وكان شيخ البلد هو اعلى سلطة داخل القرية • غير أن سلطته لم تكن مطلقة ، فقد تحددت له وظائف معينة عايه أن يؤديها • وقد نظمت لائحة صادرة بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٢٥٣ (٣٠ مايو ١٩٣٧) وظيفة امشايخ على النحو التالى :

-
- (٩) هيلين ريفلين ، مرجع سابق ، ص ٤٨ •
(١٠) G. Baer, « The Village Shaykh in Modern Egypt 1800-1950 » in V. Heyd (ed.) *Studies in Islamic History and Civilization*, Jerusalem, The Magnes Press, p. 139.
Ibid., p. 140. (١١)

« لا ينبغي لمشايخ القرى أن يتعرضوا للفلاح بشيء غير المطالب الأميرية أى أن واجبهم مقصور على جباية الأموال المطلوبة منهم والاهتمام لحفظ الترع والجسور على يد الباشمهندسين وخدمة الأراضي الشتوية وجمع المطالب الأميرية بحيث توزع جميع مطلوبات الحكومة على القرى بنسبة ما يصيب كل فدان منها وتطلب الانفار بنسبة الموجود في القرية منهم وتجبي النقود والمنتجات أيضا على وجه العدالة بموجب الاقساط المقررة ٠ » (١٢) ولا شك في أن هذه الثلاثية قد حدثت من سلطة مشايخ القرى الذين كان لهم قبل ذلك الحق في القبض على الفلاح ومعاقبته بالجلد ٠ وبالرغم من ذلك فقد استمر شيخ القرية يمارس تأثيره السابق ، بحيث اعتبر القائد الأساسي في القرية ٠ فهو الذي يحكم في الخلافات ، ويعيد الفلاحين الهاربين ، ويسلم المجرمين ، ويزود الموظفين بالمعلومات عن الفلاحين والأرض ويقرر من يرث حق الانتفاع بالأرض بعد موت أحد الفلاحين (١٣) ٠

على أن مشايخ القرى لم يشكلوا سوى فئة قليلة داخل القرية لم يزد عددها عن عشرين شيخا أو أكثر قليلا في كل قرية ٠ غير أنهم كانوا يمثلون الطبقة العليا في القرية وهم المتحدثون باسم الحكومة داخل القرية ٠ وما كانوا ليصلوا إلى مناصبهم لولا انتماءهم إلى عائلات غنية بالفعل ٠ بل إن أغنياء القرى قد استفادوا من بعض المزايا التي أعطيت لمشايخ ٠ فقد كان يعتقد أن « مسموح المصطبة » يمنح للمشايخ فقط ، إلا أن الدراسات التاريخية أثبتت أنه كان يمنح للأعيان أيضا نظير الأعباء التي يتحملونها في « اطعام المسافرين والمترددین على القرى » (١٤) ٠ ومن المتوقع أن

(١٢) هذه الثلاثية التي تنظم أمورا مختلفة محفوظة بدار الوثائق القومية

بالقاهرة ، القاهرة ، محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٣٧ ٠ وثيقة ٧٤ ٠

G. Baer, op. cit., p. 130.

(١٣)

(١٤) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ، ١٨١٣ - ١٩١٤ ، واثرة

على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ص ص ٣١-٣٢ ٠

يمارس الأعيان بصفة عامة تأثيرا على مشايخ القرى الذين يرتبطون بهم بروابط قرابية • على أن مشايخ القرى قد استفادوا من وظائفهم الى الحد الذى ميزهم كجماعة صفوة • فقد خولت لهم وظائفهم أن يستولوا على أراضي بعض الفلاحين الهاربين أو المتوفين أو الذين ذهبوا الى السخرة أو التجنيد • رفضا عن ذلك فانهم كانوا يحصلون من الفلاحين أموالا بدعوى أنها أموال أميرية (١٥) • وقد أدى ذلك الى ثرائهم والى تمييزهم داخل طبقة الاعيان فى القرية •

(ب) العربان : على أن أعيان القرى - وصفوتهم - لم يكونوا من أصل فلاحي فقط ، فقد شكل العربان (البدو) جزءا ليس بالثليل من هذه الفئة مع بداية تاريخ مصر الحديث • فبعد القضاء على المماليك وخلال استعداده لتنفيذ حملته على الوهابيين سعى محمد على للارتباط بقبائل البدو وأعق عليهم الهدايا ، وبعد ذلك منحهم بعض القرى لزراعتها ورعى قطعانهم فيها ، ثم عين أحد ضباطه ليفصل فى الخلافات التى تنشأ فيما بينهم • وقد سجع محمد على البدو على الزراعة ، وسمح لهم باستئجار الارض المجاورة للصحراء التى يسكنونها بقصد زراعتها ، وهى اراض معفاة من الضرائب • أما الأفراد الذين استقروا من قبل فقد كانوا يدفعون ضرائب أسوة بالفلاحين • وأعفى محمد على البدو من التجنيد ، وبعد ذلك شكل منهم فرقا خاصة تعمل الى جانب جيشه

(١٥) يشير الى ذلك خطاب وارد من الجناب العالى الى ابراهيم اغا مأمور قنا ردا على خطاب منه بأنه أجرى تحقيقات فى قريتين - على سبيل العينة - تبين منه أن المشايخ غدروا بالفلاحين وأخذوا منهم مبالغ بدعوى انها مطالب أميرية وبقي فى ذمتهم من هذه المبالغ ثلاثة عشر ألف قرش • انظر : محافظ الابحاث ، محفظة رقم ٤٢ (وثائق الفلاح المصرى) دار الوثائق القومية ، القاهرة •

النظامى ودفع لهم أجرا بشرط أن يحضر كل منهم بفرسه
وبندقته ، كما عهد اليهم ببعض أعمال الشرطة ، وحراسة
القوافل التى كانوا يسطون عليها من قبل (١٦) .

وتوحى هذه البيانات التاريخية عن البدو ببداية تشكل فئة جديدة
ننضم الى فئة الصفوة التقليدية فى الريف ، وهم فئة مشايخ أو أغنياء
العربان . ولقد أصبحت هذه الفئة - فيما بعد عنصرا أساسيا فى تكوين الصفوة
بالريف - خاصة فى القرى المتاخمة للصحراء . ورغم أن الأرض كانت تمنح
للقبيلة ككل إلا أن سلطات مشايخ القبائل والنفوذ الذى كانوا يتمتعون به
على أفراد القبيلة جعلت هؤلاء الشيوخ يخرجون بنصيب الأسد من هذه
الأراضي ، (١٧) وهكذا ظهر داخل جماعات البدو أعيان من البدو يتحدثون
باسمهم ويرتبون أمور علاقاتهم بالسلطة المركزية ، وهى نفس الوظيفة
التي كانت منوطة بمشايخ القرى تقريبا .

(ج) الموظفون المساعدون : وقد شكل هؤلاء الموظفون صفوة فرعية ،
بمعنى أنها صفوة لا تتمتع بثراء الصفوة الأصلية ، ولا بقوتها
السياسية ولكنها ترتبط معها ببعض الروابط لعل أهمها الاعتماد
المتبادل بين الوظيفة التي يؤديها هؤلاء ، بحيث يمكن القول
بأن نجاح أى وظيفة من هذه الوظائف كان يعتمد على نجاح
الوظيفة الأخرى . وتكونت هذه الصفوة الفرعية من موظفين اما
انهم وجدوا يشغلون وظائف كانت موجودة من قبل ، أو استحدثت
لهم وظائف فى عهد محمد على ، وهى وظائف تتدرج فى أهميتها
ودرجة ثقلها داخل القرية على النحو التالى :

(١٦) حلمى محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ - ١٤٦ .

(١٧) على بركات ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

٢ - الصراف : وهى من أقدم الوظائف التى عرفتها القرية • ووظيفة الصراف هى استلام الدخل الذى يحصله مشايخ القرى من الفلاحين ، وأن يتحقق من قيمة العينات المحولة اليه ، ويدفع النفقات التى تفرض محليا (١٨) • ولقد نظمت اللائحة التى سبق الإشارة إليها عمل الصيارفة على النحو التالى :

« فيتم استخدام الصراف بعد ما يقدم كل منهم كفيله على أيدي مشايخ القرى الاعتباريين وعمد الأهليين • وعليهم اتمام الأعمال المطلوبة منهم على الوجه اللازم وأن تكون مكلفة الاطيان وجريدة المال والفردة مطابقين لزام الاطيان • • وكلما قبضوا شيئا من النقود ورجوه الى الخزينة • أما حسن اتمام الأعمال التى يتولاها صيارف النواحي فهو كولة الى مفتشيههم • » (١٩) غير أن هيلين ريفلين قد أشارت أيضا الى خضوع الصراف لاشراف شيخ البلد فى مراجعة ايصالات الفلاحين ، وابلاغ أى تفصيل الى ناظر القسم (٢٠) •

٣ - الكتبة : وقد نظمت هذه اللائحة أيضا وظيفة الكتبة الالزمين للشئون التابعة للمديريات والفروع الصغيرة • ويكون انتخاب هؤلاء الكتبة « بواسطة لجنة تعقد بين يدى المدير ويحضرها باشكاتب المديرية وسائر من يجب حضورهم » • ويبدو ان معظم هؤلاء الكتبة كانوا متمركزين فى المدن أو فى الاخطاط

(١٨) هيلين ريفلين ، مرجع سابق ، ص ٤٩ •

(١٩) محافظ أبحاث ، محفظة ١٣٧ • وثيقة ٧٤ السابق الإشارة إليها •

(٢٠) هيلين ريفلين ، ص ١٣٩ •

تحت اشراف ناظر الخط اكثر من تمركزهم في القرى -
على أن وظائفهم كانت تمس من قريب أو بعيد شئون
الريف - خاصة في عملية تنظيم تخزين المحاصيل من
الفلاحين - الأمر الذى يجعل وظائفهم ترتبط بتسيير أمور
الحياة الريفية •

٣ - المساح والخولى : وكان المساح يقوم بمسح الاراضى كل عام بمعرفة
الصراف وشيخ البلد ، أو قائم مقام المركز • أما الخولى
فهو الشخص الذى يشرف على زراعة الوسايا • (٢١) ،
أيام المتزمين - ويساعد المساح في مسح الاراضى بعد
الغاء نظام الالتزام مع الاحتفاظ بأشرافه على الوسايا •
وكان شيخ البلد هو الذى يعين افرادا من القرية في هاتين
الوظيفتين (٢٢) • ولقد كان الخولى أكثر سطة ونفوذا
من المساح على ما يبدو • فقد أعطيت له سلطات أخرى
في التنظيمات التى أحضرها محمد على بعد ادخل محصول
القطن على الزراعة المصرية ، من ذلك مثلا الاشراف على
العمل في أراضى الممرور والأبعادية ، والاشراف على الري
الصناعى ، ومسح الاراضى ، وتطهيرها من الحشائش ،
وابلاغ ناظر القسم أو المأمور عن أى اهمال من جانب
المشايع (٢٢) • ويبدو أن المساح والخولى قد اضطلعا

(٢١) يبدو أن هذه وظيفة خاصة وليست عامة اللهم اذا كانت الوسية ملكا
للدولة ومن المعروف أن نظام الوسايا لم يبلغ على عهد محمد على ،
ومن شأن ذلك أن يجعل وظيفة الخولى تستمر في هذا الصدد على
خصوصيتها •

(٢٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٩ - ٥٠ •

(٢٣) المرجع السابق ، ص ١٤١ •

بالوظائف التى كان يضطلع بها « الشاهد » فى العصر
العثمانى ، والذى كان مكلفا بتسجيل أراضى القرية
وأسماء الفلاحين المنتفعين بها وكذلك الضريبة المفروضة
على كل قطعة (٢٤) .

٤ - المسجد : ويشبه بواب القرية ، فعليه أن يعرف أين يسكن كل
واحد ويرشد الأعراب الى من يريدون زيارته وبحضر
الفلاحين الى الديوان عند جباية الضرائب . وهو بذلك
يساعد الخفراء فى وظيفتهم التى انحصرت فى أعمال الشرطة
فى الريف (٢٥) .

٥ - امام المسجد : وهو الشخص الذى يقوم على أمور الحياة الدينية بالقرية،
ويذكر الرفاعى أن وظيفة الامامة بالمساجد كانت تتم غالبا
بالتوارث فى بعض العائلات . وفى بعض الحالات كان امام
المسجد يشغل هذه الوظيفة مدى الحياة . وفى أحيان أخرى
كان يقضى فيها بضع سنين أو بضع شهور ثم يتحول
الى أعمال التجارة والزراعة (٢٦) .

ومن المتوقع أن يمارس أصحاب هذه الوظائف تأثيرا داخل القرية .
والسبب فى ذلك يرجع الى أن معظمها مرتبط بالأرض وعمالية تنظيم الانتاج
الزراعى . فضلا عن أنها وظائف مكملة لوظيفة شيخ البلد أقوى أفراد القرية .

S. J. Show, Ottoman Egypt in The Age of the French (٢٤).
Revolution by Hussen Effendi, Harvard University Press,
1964, p. 53.

(٢٥) هيلين ريفلين ، مرجع سابق ، ص ٥١ .
(٢٦) عبد الرحمن الرفاعى ، عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٤٥٠ .

وإذا كانت هذه الفئات قد اعتبرت بمثابة امتداد للصفوة الحاكمة
للاستقرارية على مستوى محلي ، فإنه من المشكوك فيه أن تكون قد تكونت
صفوة جديدة - بالمعنى الذى نتبناه فى هذه الدراسة - فى مطلع تاريخ مصر
الحديثة . حقيقة أن بذور هذه الصفوة قد تكونت على مستوى قروى من
خلال الاحساس الذى تولد خلال مقاومة الحملة الفرنسية ، وتشكلت وقتها
من جماعة من علماء الأزهر بزعامة عمر مكرم . وهذه الجماعة نفسها هى التى
جاءت بمحمد على إلى السلطة . ولم يف محمد على بوعوده لهذه الجماعة واحتكر
السلطة دونها ، الأمر الذى جعل المرحلة كلها تتشكل بما يريد هو لا بما تمليه
حركة التطور . على أن المسألة يمكن النظر إليها من زاوية أخرى . فحركة
المعارضة الوحيدة لحكم محمد على جاءت من بين صفوف المشايخ الذين وقفوا
فى صف الملتزمين عندما شرع محمد على فى إلغاء النظم القديمة فى جمع الضرائب .
وأهمها نظام الالتزام واحباسيات الرزق . ويحدثنا المؤرخون عن معارضة
مشايخ الأزهر للتغييرات الجديدة التى أدخلها بعد أن شكوا اليهم الملتزمون (٢٧) .
بل أنهم أوجروا إلى بعض النساء (من الملتزمات) بالتظاهر فى الجامع الأزهر
احتجاجا على قرار مصادرة الالتزام (٢٨) . ويشير ذلك إلى المصالح الحقيقية
التي كانت تربط مشايخ الأزهر بالملتزمين وبنظام استملاك الفائض بصفة
عامة . بل إن هؤلاء العلماء أنفسهم قد استحوذوا على كثير من أراضى
الالتزام ، وبعضهم كان يسجل الالتزام باسم زوجته (٢٩) . وفى هذه الحالة ،
فإذا كان العلماء قد دافعوا عن أى شكل من أشكال التغيير ، فإنها تابعة من
مصالحهم أصلا ومن رغبتهم فى الاستحواذ على نصيب أوفر من الثروة
والسلطة .

(٢٧) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، تحقيق وشرح
حسن جوهر وزملائه ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، الجزء
الرابع ص ص ٩٣ - ٩٥ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٧ .

(٢٩) انظر مقال حسين افندى السابق الإشارة إليه ، ص ٥٠٠ .

وفي هذه الحالة يمكن القول بأن محمد على هو الذى جسد هذه الروح الجديدة غير أنه لم يكن ليستطيع - على ما يبدو - أن يجتث كل جذور الفئات المتحكمة في القرى كمساكين البلدان مثلا ، بل كان عليه أن يتحالف معهم وأن يجد لهم دورا داخل تنظيماته • وقد أخذ المساكين وموظفو القرى هذا الدور غير أنه لم يكن من المتوقع أن يخرجوا من بين صفوفهم صفوة جديدة • بن أنهم - على العكس من ذلك - استغلوا وضعهم الجديد وحققوا لانفسهم أكبر قدر ممكن من الفائدة • وقد ساعد على قيام التحالف بين نظام محمد على وهذه الفئات الأمل الذى تولد عند الفلاحين بأن التغييرات الجديدة سوف تحفف عنهم بعض اعبائهم • ذلك الأمل الذى تجسد في قوله أحد الفلاحين الشهيرة « احنا صرنا فلاحين الباشا » (٢٠) •

وتوجد بعض البيانات التاريخية عن حدوث نوع من أنواع المقاومة أو المعارضة لنظام حكم محمد على على مستوى محلى (٢١) • غير أن هذه الأحداث كانت أحداثا فردية قليلة ، ولا توجد لدينا بيانات عن الأصول الاجتماعية الاقتصادية للأفراد الذين انخرطوا في هذه الأحداث ولا الدوافع الحقيقية وراءها ، الأمر الذى يجعلنا أكثر حذرا في الاعتماد عليها وحدها لتأكيد وجود صفوة جديدة في هذه الفترة ، خاصة وأن مثل هذه الأحداث قد استمرت في فترات لاحقة من تاريخ مصر الحديث وكان قد عرف انتفاضات ثورية حقيقية • وتكن إذا كان ريف مصر لم يعرف صفوة جديدة في مطلع تاريخه الحديث ، فإن التغييرات التى شهدتها مصر في هذه الفترة في نظام التجنيد والتعليم وإعادة التنظيم الاقتصادى قد أفرزت هذه الصفوة في فترة النمو الرأسمالى على ما سنرى في الفقرة القادمة •

(٢٠) الجبرتي ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٢٥٧

(٢١) انظر حول هذه البيانات : حلمى محروس ، مرجع سابق ، ص ١١ ، صص ٧٩ - ٨٠ ، على بركات ، مرجع سابق ، صص ٣٨٥ - ٣٩٥ •

ثانيا : التحول الرأسمالى وتغير تركيب الصفوة

لم يسر محمد على فى تنظيم عملية استملاك الفئات على هذا النحو المركزى الى ما لا نهاية . فقد أدت ظروف داخلية وخارجية الى أن يتحول البناء الاجتماعى بالتدرج - ومنذ الفترة الاخيرة فى حكم محمد على - الى بناء يأخذ فيه النمط الرأسمالى طريقه نحو السيطرة . فقد أدت الضغوط التى فرضت على محمد على بسبب الازمة الاقتصادية فى عامى ١٨٣٦ - ١٨٣٧ ، فضلا عن نقص العائد النقدى بسبب هروب الفلاحين من الأرض الى أن يتعرض نظام استغلال الأرض لبعض التغيرات ، (٢٢) التى نتج عنها بداية تحلل التحكم المركزى فى الأرض . وكانت هذه التغيرات أساسا لبداية التحول الذى استمر على أيدي أبناء واحفاد محمد على ، والذى أدى الى تحول كامل فى نظام ملكية الأرض . هذا فضلا عن الاصلاحات التى بدأها محمد على قبل ذلك كادخال المحاصيل النقدية (٢٣) . واصلاح نظام

(٢٢) تمثلت هذه التغيرات فى المنح التى منحها محمد على لبعض الافراد والتى كانت أساسا للاقطاعات الرأسمالية الكبيرة . وقد انقسمت هذه المنح الى ثلاثة أنواع : (أ) العهد : ومنحت للموظفين وضباط الجيش وبعض الاجانب ، (ب) والابعاديات : وهى الأراضى البور التى منحت لكبار الموظفين والاجانب معفاة من الضرائب نظير اصلاحها ، (ج) والجفالك وهى أرض خصبة منحت لافراد من أسرة محمد على وهى معفاة من الضرائب ويتم استخدام السخرة او العمل المأجور بها . انظر تفصيلات هذه التغيرات عند : هيلين ريفلين ، الفصل الرابع ، على بركات ، الفصل الثانى وايضا :

G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-15, London, 1962, pp. 13-25.

(٢٣) أدخل محمد على القطن طويل التيلة عام ١٨٢٧ ، وزرعه فى أجود الأراضى بحيث يتم الاشراف على الفلاحين فى كل مراحل زراعته من خلال مساعديه فى الريف . وكان يتم تخزينه الى أن تقوم الحكومة بتصديره . وحول محمد على بعض المحاصيل المعيشية الى محاصيل نقدية عندما =

الرى (٢٤) ، ووضع الأساس الثقافى لضمان استمرار كل هذه الاصلاحات ، عن طريق تكوين فئة من المعلمين والمهنيين المصريين الذين يمكن أن يحموا هذه التغيرات ويكسبونها تدرا من الاستمرار (٢٥) . وأخيرا تكوين الجيش المصرى الذى يمكن أن يحمى النظام برمته .

ولا شك فى أن هذه التغيرات التقنية والفوقية - والتي لم تكن منعزلة بحال من الاحوال عن التأثيرات انخارجية وضغط القوى الرأسمالية والاسنعمارية - قد وضعت بذور التطور الراسمالى الذى بدأ يتمفصل بالتدريج مع النمط الخراجى وبقايا النمط الاقطاعى . واذا كان الشكل الرأسمالى لالانتاج لم يكن مسيطرا فى فترة حكم محمد على ، الا أنه قد بدأ فى التحول فى اتجاه السيطرة . وقد شهدت الفترة من ١٨٤٨ - ١٨٨٠ بعض التطورات

= بدأ فى تصديرها كالأرز والبقول والخضر . وكان محمد على يشتري المحصول من الفلاحين ويصدر جزءا منه ويعيد بيع الباقي الى الفلاحين من جديد . انظر : هيلين ريفلين ، ص ١٢٥ وما بعدها ، وص ١٦٢ .

(٣٤) كان على محمد على أن يصلح من نظام الرى والبناء النحتى بصفة عامة فقام بحفر ترع بلغ طولها حسب احصاء كلوت بك حوالى ٤٨١ ميلا . وأقام القناطر والأهوسة وضمن صيانتها باستمرار من خلال السخرة . كما أنشأ سواقى للرى بلغت حسب احصاءات بارنت حوالى ٢٣ر٨٣٦ ساقية . انظر المرجع السابق ، ص ٣٨٦ - ٣٩٤ .

(٣٥) يورد عبد الله النديم الاحصائية الثائية عن عدد المدارس والفلاميد والمدرسين فى عهد محمد على (ميزانية ١٢٢٥ هـ) :

عدد الخدمة المعلمون الانفاق			
الفلاميد		بالجنيه	
مدارس متخصصة وعسكرية	٣١٥١٠	١١٨٨	١٤٣
مكاتب الارباف	٤٥٧٩	٦٤٣	١٤٦
		٧٢١١٤	٢٦٠٦٧٨

انظر : عبد الله النديم ، مقالات عبد الله النديم ، المطبعة الجديدة ، بدون تاريخ ، القاهرة ، ص ص ١٨ - ٢٠ .

التي شجعت على هذا الاتجاه • فقد استمر التحلل في التحكم المركزي لاستغلال الأرض • فبالرغم من أن عباس قد ألغى نظام العهد ، إلا أن سعيد واسماعيل قد توسع فيها (٣٦) • وتوالت مجموعة من التشريعات - والتي بدأت في عهد محمد علي نفسه - أدت إلى ظهور الملكية الفردية المطلقة للأرض (٣٧) • وقد صاحب كل هذه الظروف تحول هائل في عملية استملاك الأرض من صغار الفلاحين (الأراضي الخراجية) وإضافتها إلى أرض كبار الملاك (الأراضي العشورية) • ذلك أن الفلاحين كانوا يضطرون تحت ضغط الضرائب وضغط الوسطاء (من المتعهدين والمرابين ودافعي المقابلة) إلى ترك الأرض • وتشير الأرقام التي أوردها بير إلى أنه في الفترة من ١٨٦٣ - ١٨٨٠ تحولت مساحة ٣٠٠ ر ٠٠٠ فدان من الأراضي الخراجية إلى الأراضي العشورية (٣٨) • ويعنى ذلك مزيدا من التحول البروليتارى في المجتمع •

وقد صاحب ذلك تطوير واضح في البنية الأساسية للمجتمع كخطوط السكك الحديدية التي تضاعف طولها ثلاث مرات ، وأعمال الري حيث وصل طول القنوات المحفورة في عهد اسماعيل ٤٠٠ ر ٨ ميل • (٣٩) • ونقد كان تزايد

G. Baer, 1962, pp. 14-17.

(٣٦).

(٣٧) أهم هذه التشريعات لائحة الاطيان الاولى (١٨٤٦) والنسائية (١٨٥٤) اللتان أعطتا لحائزى الأرض الخراجية بعض الحقوق على الأرض ، واللائحة السعيدية (١٨٥٨) والتي اعترفت بحق الوراثة، ولائحة المقابلة (١٨٧٠) والتي منحت حقوق الملكية أو الاعفاء من جزء من الضرائب • وأخيرا القانون المدنى الاهلى (١٨٨٣) والذي كفل الملكية الفردية المطلقة وحق الوراثة •

انظر : على بركات ، ص ص ٥٥ - ٥٦ •

G. Baer, 1962, p. 20

(٣٨).

A. G. Crouchley, *The Economic Development of Modern Egypt*, Longmans, Greens Col., London, 1938, p. 117. (٣٩).

الطلب على محصول القطن في العالم هو السبب وراء هذه التحسينات ، والتي ابت بالفعل الى التوسع في زراعته . فقد زاد المحصول في الفترة من ١٨٦١ - ١٨٦٥ - وهي الفترة التي توقف فيها تصدير القطن من الولايات المتحدة بسبب ظروف الحرب الاهلية - من نصف مليون قنطار الى ما يزيد على الضعف ، في حين جاوز سعره أربعة أمثال ما كانت عليه (٤٠) . وهكذا تضاعف نمو علاقات السوق مع التحول البروليتارى على احداث مزيد من التحول الرأسمالى بحيث يمكن القول ان انطمت الرأسمالى قد أصبح بالفعل نمطا مهيما منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر .

ومن الطبيعى أن يفرز هذا التحول الرأسمالى تركيبا طبقيًا متزايد فيه انفجورة بين صغار الفلاحين والبروليتاريا الزراعية من ناحية وكبار ملاك الأرض والتجار والمرابين من ناحية أخرى . ولقد شكلت الفئة الثانية طبقة برجوازية - زراعية وتجارية - ناشئة - استطاعت أن تسيطر على مساحات واسعة من الأرض التي تمتعت في نفس الوقت بضرائب أقل من تلك التي يجمعها صغار الفلاحين (بلغت الضريبة على الاراضى الخراجية عام ١٨٧٨ حوالى ٢٠٠ قرش للفدان في حين بلغت الضريبة على الاراضى العشورية ٣ ر ٣٠ قرشا للفدان) (٤١) . ولقد انخرطت فئة غير قليلة من هذه الطبقة

(٤٠) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ونظورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ . ص ٦٦ .
وارتفعت صادرات القطن من ٤٧٠ ر ٣١٥ قنطار عام ١٨٣٧ الى ٥٩٥ ر ٦٨٠ قنطار عام ١٨٧٩ . انظر كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

G. Baer, 1962, p. 31. (٤١)

ولقد كانوا يستخدمون تكنولوجيا متقدمة بالقياس الى معظم الفلاحين ويزرعون اراضيهم بالمحاصيل النقدية واهمها القطن . بل ان اراضيهم كانت تنتج محصولا وافرا من القطن يشتري بثمن اعلى من القطن الذى تنتجه الاراضى الخراجية . انظر :

في النشاط التجاري خاصة المضاربة على الأرض وإنشاء بنوك الرهن العقاري على ما سيتضح فيما بعد . ولقد ضمت هذه الطبقة جماعتين عرقيتين :

(١) الأجانب من الاتراك والشراكسة والأوربيين الذين منحهم فرمان

١٨٧٦ حق تملك الأراضي داخل الامبراطورية العثمانية (٤٢) .

غير أن هذا فرمان لم يكن الا تنقيحاً لنفوذهم المتنامي منذ أن

أعطاهم محمد علي الضوء الأخضر . بل أن الأجانب كان لهم وجود

في مصر من قبل محمد علي . فقد كانوا يشكون صفوة لها نفوذ

واسع تميز نفسها عن عامة الشعب بلغتها وأسلوب حياتها .

وصيات لهم الظروف سيطرة مطلقة بسبب خضوع مصر

للامبراطورية العثمانية ، فضلا عن تزايد أعدادهم المستمر أو

المحافظة عليها على الأقل (٤٣) . وبلغ عدد الأجانب فيما قبل حكم

محمد علي ما بين ٢٠.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ نسمة من عدد السكان البالغ

الليوني نسمة في ذلك الوقت (٤٤) . وكان أكثر الأجانب من

المرابين الذين انتزعوا ملكيات كثيرة من الفلاحين بسبب

الديون (٤٥) .

G. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy, a study in Trade and Development*, the Clarendon Press, Oxford, 1969, p. 6

(٤٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ٣٥ .

(٤٣) I. Abu-Lughod, « The Transformation of the Egyptian Elite », M.E.J., Vol. 21, No. 3, 1967, pp. 327-328

(٤٤) G. H Gibb and H Bowen, *Islamic Society and the West*, Oxford University Press, London, 1967, pp. 228-230.

(٤٥) أحمد زكي بدوي ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مكتبة صلاح الدين الكبرى ، بدون تاريخ ، القاهرة ، ص ٢٦٧ .

(ب) المصريون من أعيان الريف والعربان وعلماء الأزهر والموظفين ورجال الجيش . ولقد كانت العناصر الغالبة بين الأعيان من رجال الجيش والادارة عناصر تختلط فيها الأصول التركية والالبانية والشركسية بالأصول المصرية ، وإن كانت قد اشتملت أيضا على عناصر مصرية خالصة . أما العناصر المصرية فقد ضمت أعيان الريف من رؤساء العائلات، والعمد، والمشايخ ومشايخ البدو الذين حصلوا على أبعاديات وعهد وكان لهم أواسى (٤٦) . وضمت هذه الفئة أيضا جانبا علماء الأزهر . فهم وإن كانوا قد أُصيروا من الإصلاحات التى أدخلها محمد على ، إلا أن بعضهم قد حقق ملكيات كبيرة من جراء التغييرات التى طرأت على حياة الأرض ، وخاصة أولئك الذين ظلوا على علاقة طيبة بالأسرة الحاكمة (٤٧) .

على أن هذه الطبقة البرجوازية الناشئة لم تكن متجانسة ، بل كانت تكشف عن قدر من التباين الداخلى وفقا للفرصة المتاحة لعناصرها لتملك الأرض . فمن المتوقع أن يأتى الأجانب على قمة هذه الطبقة ، يتلوهم الموظفون ورجال الجيش من ذوى الدم المختلط أو من المصريين الخالص ، ثم يأتى بعدهم أعيان الريف . ولقد انعكس هذا التدرج فى الثقافة التى بدأت تصاحب هذه الطبقة

(٤٦) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ص ٧٠ - ٧٦ .

قرر مجلس شورى النواب فى ٧ محرم ١٢٨٤ (١٨٦٧) منح أراضي للعربان بشرط عدم تصرفهم فيها بأى طريقة ما من طرق البيع أو الرهن أو الهبة على الا تنزع من أيديهم طالما يسلكون «مسلك الانسانية» وطالما سعدوا ما عليها من ضرائب . محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٣١ - صورة الأمر الكريم رقم ٤٩ . دار الوثائق - القلعة - القاهرة .

(٤٧) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

الثالثة والمرتبطة بالرتب والنياشين (٤٨) . فالذى يحصل على رتبة الباشا غير الذى يحصل على رتبة الميرامون غير الذى يحصل على رتبة البك غير الذى يحصل على رتبة الافندى وهكذا (٤٩) .

وفي مقابل هذه الطبقة العليا ذات الشرائح المتباينة، والطبقة الارستقراطية التى تكرنت من أسرة محمد على ومساعدتهم من الأوروبيين والأتراك ، كانت هناك طبقة صغار الفلاحين والمعدمين الذين تركوا أرضهم اما بسبب السخرة أو تحت وطأة الحيون والضرائب . فقد كانت بعض القرى تهرب برمتها الى الجبال خوفا من التجنيد فى عصر عباس . وبالرغم من أن عباس قد قلل من نظام العهد الا أنه استمر فى طلب الضرائب بالحاح . وطالب سعيد الفلاحين بالعودة الى أراضيهم على أن يبيعوا رقبة الاراضى لكبار الموظفين أو الاجانب اذا لم يستطيعوا دفع الضرائب واستمرت الضرائب فى الارتفاع على أيدي اسماعيل خاصة بعد الكساد الذى أصاب محصول القطن . ولقد أخبر القنصل الانجليزى فى مصر عام ١٨٦٨ أن الفلاحين دفعوا فى ذلك العام ضرائب تزيد بنسبة ٧٠ ٪ عن تلك التى كانوا يدفعونها عام ١٨٦٥ (٥٠) .

والسؤال المطروح الآن : ما هى التغيرات التى طرأت على تركيب الصفوة فى الريف تأثرا بهذه التطورات التى طرأت على البناء الاجتماعى ؟
يجب أن التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى مع عملية التحول

(٤٨) أميل الى النظر الى الرتب والنياشين فى هذا السياق على أنها مجموعة من الرموز الثقافية التى تغلف النظام الاقتصادى وتكسبه شرعية ، وتلعب دورا جوهريا فى إعادة انتاجه .

(٤٩) يشير ذلك التباين الى امكان الحديث عن بداية تشكل طبقة وسطى فى هذه الفترة ، وهى طبقة متوسطى الملاك الذين يقطنون القرى ، فضلا عن المتعلمين والموظفين من الفئات الوسطى .

E. R. Owen, op. cit., pp. 144-145 and p. 93.

(٥٠)

نحو الرأسمالية قد انعكست على بناء الصفوة في الريف . فالحق أن بناء القوة قد اتسم في هذه الفترة بالصراع بين صفوة اجنبية من الاتراك والامراكسة والاروبيين ومن يتحالف معهم من المصريين من قوى الدم المختلط وبين صفوة ناشئة - مصرية اساسا - افرزتها التغيرات التي ادخلها محمد على والتي تابعتها احفاده . وكانت الجماعة الاولى لها المكانة العليا والقوة الاوسع لما لها من رصيد اقتصادي قوى . أما الجماعة الثانية فكانت ناشئة تحاول أن تكتسب مزيدا من القوة والنفوذ من خلال نفس القنوات التي اكتسبت منها الجماعة الاولى قوتها ونفوذها . وأعلى الأرض والعمل بالادارة والجيش . وفي هذه الحالة مثلت الجماعة الاولى الصفوة القديمة التي تقرب على عرش القوة في كافة الأمور - الاقتصاد والادارة والجيش - وتؤثر بشكل مباشر على مجريات الأمور في المحليات رغم عدم وجودها هناك . ومثلت الجماعة الثانية صفوة ناشئة جديدة تود أن تحتل هذه المواقع المؤثرة بشكل كامل . ومن الطبيعي أن تنعكس التغيرات على الصفوة القاطنة في الريف من العمد والمشايع والتي كانت أعلى سلطة في الريف في مطلع القرن . فمن المتوقع أن يتقلص دورها ودرجة تأثيرها امام الصفوة المصرية الناشئة والتي بدأت تمتلك من مصادر القوة ما لم تمتلكه هذه الصفوة الريفية . ومن المتوقع أيضا أن تحدث ظروف التحول الرأسمالي داخل صفوفها عملية فرز اجتماعي بحيث تصعد بعض عناصرها لتتضمن الى صفوف الصفوة المصرية الناشئة ، وتبقى العناصر الاخرى حيث تتحول الى صفوة فرعية تنفذ المهام التي كان ينفذها المشايخ في عهد محمد على وتخضع بشكل مباشر للبرجوازية الزراعية الناشئة . ونعرض فيما يلي للتغيرات التي طرأت على هذه الفئات جميعا بشيء من التفصيل .

بالرغم من أن محمد على كان جادا في استبدال الأجانب في كافة مجالات الحياة بالمصريين وهو أمر يكشف عنه نقصان أعدادهم في عهده ، وبداية دخول المصريين الى مجالات الحياة العامة . غير أن ذلك لم يمنع محمد على

من الاعتماد على الأجانب والاقباط والأتراك في شغل الوظائف الفنية والإدارية العليا . غير أن الأجانب قد حققوا نفوذا واسعا بعد محمد علي ، خاصة في عهد عباس - الذي كان ميالا الى الأجانب - بحيث نجدهم قد تكاثفوا دون أن يفتقد المصريون الوظائف الحكومية (٥١) . ولقد اكتسبت صفوة الأجانب قوتها من خلال القنوات التالية :

(أ) الملكية : حيث تم منح اقطاعات من الأرض لهم - خاصة للعاملين في الإدارة والجيش في عهد محمد علي وعباس وسعيد واسماعيل على التوالي (٥٢) .

(ب) الإدارة والجيش : فقد احتل الأتراك والشراكسة والأرمن وظائف إدارية عديدة الى درجة ذهب معها بعض الباحثين الى القول بأن الوظائف الحكومية الهامة في سبعينات القرن الماضي وثمانيناته كان يشغلها موظفون أجانب . ولقد نجح الأجانب خلال وجودهم في هذه الوظائف في أن يقيموا روابط مباشرة مع القادة المحليين (٥٣) . وقد عمل عدد كبير من الأتراك في صفوف الجيش بجانب الألبانيين . وكانوا موزعين على أنحاء البلاد لحماية المدن المختلفة وللمعاونة في تحصيل الميرى والضرائب الأخرى (٥٤) . ومن شأن ذلك أن يخلق لهم نفوذا في المجتمعات الريفية وتأثيرا بالغا على الفلاحين . أما بالنسبة للجيش فإن العنصر المصري لم ينتعش فيه الا في عهد سعيد الذي قرر تجنيد أبناء العمدة

(٥١) عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، ص ٦٥ .

(٥٢) علي بركات ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٧ - ١٧٩ .

Abu-Loghd, op. cit., p. 329. (٥٣)

T. Legh, Narrative of Journey in Egypt, John Nurray, (٥٤) London, 1816, p. 55.

والمشايع . ومع ذلك فحتى الثورة العرابية ، كان العنصر التركي والشركسى هو العنصر المسيطر فى الجيش المصرى (٥٥) .

(ج) التجارة والمصاربة : أدت التحولات الرأسمالية والتي ارتبطت بتكامل مصر مع السوق العالمية الى أن يسيطر الأجانب على شئون التجارة . وظهرت هنا فئة من التجار والمصاربيين وأصحاب الشركات من الأوربيين والشاميين أساسا . ورغم أن بداية سيطرة الأجانب على شئون التجارة ترجع الى فترة حكم محمد على الذى فرض على تجارتهم ضرائب ثقل كثيرا عن الضرائب المفروضة على التجار المصريين (٢٥ ٪ فى مقابل ١٠ ٪ من ثمن السلع) (٥٦) ، الا أن هذه السيطرة بلغت ذروتها مع ازدهار تجارة القطن حيث تزايد عدد الأوربيين من ١٠ر٠٠٠ فى عهد عباس الى ٩٠ر٠٠٠ فى عام ١٨٦٤ الى ١٣٠ر٠٠٠ فى عام ١٨٨٢ . وكان نشاطهم يشتمل على انشاء البنوك وتقديم القروض للحكومة وانشاء شركات التصدير . وكانت بنوكهم وشركاتهم تنخرط فى أعمال كثيرة كادارة البنوك والملاحة وتقديم القروض الى المزارعين والانفاق على مشروعات الري . وبالرغم من ظهور مجموعة من المنافسين المصريين فى هذا الصدد الا أنها لم تكن من القوة والنفوذ بحيث تنافس رأس المال الأجنبى . وأصبح كبار الملاك يبيعون محاصيلهم - خاصة القطن - الى التجار الأجانب مباشرة . ووصل الأمر بهم الى حد احتكار تجارة القطن، وأصبح تجار القطن المصريون تابعين لهذه الفئة من التجار الأجانب (٥٧) .

(٥٥) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٥٦) عبد الرحمن الجبريتى ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ١٦٨ .

(٥٧) M. Deeb, « The Socio economic Role of the Local Foreign

Minorities in Modern Egypt : I.J.M.S. Vol. 9 1978. pp.

وهكذا استطاع الجناح الأجنبي من البرجوازية أن يفرض صفوة تسيطر على الإدارة والجيش وتوجه الاقتصاد بما يخدم مصلحة الأجانب . ولقد استطاعت هذه الصفوة أن تؤثر على سياسة الحكومة وتشكلها ، وهذا موضوع سرف يفصل فيه الحديث في الفصل القادم . ويكفى هنا أن نشير الى أن نفوذ الأجانب قد وصل الى حد اشتراكهم أو تمثيلهم في الوزارة ، وإنشاء محاكم خاصة تنظر في أمورهم ، بل إن أول نظارة - وهي نظارة نوبار باشا (الأجنبي) عام ١٨٧٨ - قد ضمت اثنين من الأجانب (٥٨) . غير أن النقطة التي نود أن نؤكد هنا هي أن هذه الصفوة لم تكن تقطن القرى وإنما كانت تقطن المدن . ولكن تأثيرها لم يقتصر على وجودها في الحضر بل امتد الى الريف ، وذلك من خلال الموظفين الأجانب الذين يشغلون مستويات متعددة من صغار الموظفين وحتى مديري المديرية والذين يتعاملون مع الفلاحين بشكل رسمي مباشرة (٥٩) . هذا فضلا عن تأثير تجار القطن والمرايين الذين ملكوا ناصية الاقتصاد فملكوا لجماعتهم كل تأثير سياسي .

وفي مقابل الصفوة الأجنبية بدأت تظهر الى الوجود في هذه الفترة صفوة مصرية من نوع جديد . فقد لاحظنا كيف استهدفت سياسات محمد علي ادخال العنصر المصرى الى مجال الادارة والجيش . وقد استمرت هذه السياسة على يد أحفاده . فما أن حلت سبعينات القرن الماضي حتى أصبحت هذه

(٥٨) على الدين هلال ، **السياسة والحكم في مصر** (العهد البرلماني ١٩٢٣ -

١٩٥٢) مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤٧ - ٤٨ ،

(٥٩) زاد عدد الموظفين الأجانب زيادة كبيرة في الفترة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٠ ،

حيث تم تعيين ١٦٠ أجنبيا في هذه الفترة . وفي الفترة من ١٨٧١ -

١٨٧٥ عين ٢٠١ ، وفي عام ١٨٧٦ وحده عين ١١٩ ، وفي ١٨٧٧ عين

٧٦ ، وفي ١٨٧٨ عين ١٣١ . نقلا عن :

رفعت السعيد ، **الأساس الاجتماعي للثورة العربية** ، مكتبة مدبولي ،

القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٨٢ .

العناصر المصرية حقيقة واقعة ، وحتى اكتسبت من القوة ما جعلها تسعى إلى أخذ زمام الأمور كلية من الصفوة الأجنبية المسيطرة . وقد حصلت هذه الصفوة الناشئة على رصيدها من القوة من خلال نفس القنوات التي حصلت بها الصفوة الأجنبية على قوتها ، وأعني امتلاك الأرض ، والحراك الاجتماعى عبر الأجهزة الادارية للدولة والجيش (٦٠) .

فقد أدت التحولات الرأسمالية التى طرأت على نظام ملكية الأرض خلال القرن ١٩ إلى حصول الكثير من المصريين (المتزمين السابقين أو عائلاتهم ، مشايخ القرى ، علماء الازهر ، موظفى الادارة أو ضباط الجيش) على اقطاعات كبيرة من الأرض . وقد أفاض الباحثون فى التاريخ تبين هذه الحقيقة مما لا يدعونا إلى الاستفاضة فيها هنا (٦١) . وما نود أن نبرزه هنا هو الحراك الاجتماعى الذى خضع له بعض أبناء الريف والذى شكل منهم صفوة فى هذه الفترة . وتشير البيانات المأخوذة من موسوعة على مبارك إلى هذه الحركة التى تمت من خلال ثلاث قنوات أساسية :

(أ) الترقى فى الرتب والوظائف الحكومية : ومن أمثلة القرى التى صعد منها افراد إلى وظائف حكومية رفيعة : قرية اشنواى (غربية) التى ترقى منها أحمد أغا بوظيفة ناظر قسم ، ومن بعده ابنه محمد بك المنشاوى الذى ترقى إلى وظيفة ناظر قسم ثم إلى رتبة اميرالى وكيلا للدقهلية والشرقية ثم صار من أعضاء مجلس الأحكام فى مصر ، وابنه بسيونى بك الذى وصل إلى رتبة قائمقام وعمل مفتشاً على زراعات الخديوى اسماعيل، وعلى نفس الرتبة والوظيفة

Abu-Loghd, op. cit., p. 334

(٦٠)-

(٦١) انظر على بركات ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ وما بعدها وكذلك كتاب بير السابق الاشارة اليه .

حصل أخوهما أحمد بك (٦٢) • وقرية أم دومة (لجرجا) وترقى منها السيد عبد الرحمن أبو دومة الى وظيفة ناظر قسم في عهد محمد على ، ومن أخفاده الحاج محمد عطية عبد الرحمن وهو عمدة وصل الى عضوية مجلس شورى النواب ، ومن اولاده عبد الرحمن الذى تولى النظارة بعد أبيه في عهد اسماعيل وكان عضوا في مجلس شورى النواب أيضا (٦٣) • وقرية الصالحية (قليوبية) ، والتى ترقى منها صالح أغا (من عائلة اولاد الحوت) حتى صار مدير مديرية برتبة اميرلاى وهى رتبة وصل اليها أخوه أيضا ، وترقى منها أيضا محمد صالح الحوت الذى كان ناظر قسم ثم مفتش جفك في عهد اسماعيل (٦٤) •

(ب) الانتظام في صفوف الجيش : وتكشف خطط على مبارك عن حالات كثيرة ترقى في صفوف الجيش وجاءت من عناصر مصرية ريفية أساسا ، نأخذ منها هنا بعض الامثلة • فقد دخل على افندى يوسف من قرية دقنوس (دقهلية) نفرا في الجيش في عهد عباس وترقى الى رتبة بكباشى • ومن قرية دمصاص (شرقية) التحق فوده افندى بالجهادية نفرا في عهد عباس ووصل أيضا الى رتبة البكباشى في زمن اسماعيل (٦٥) ، ومن قرية منية حبيب (غربية).

-
- (٦٢) على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الطبعة الاولى ، المطبعة الكبرى الاميرية • المجلد الثانى ، الجزء الثامن • ص ص ٧٦ - ٧٧ •
- (٦٣) المرجع السابق ، الجزء الثامن ، ص ٨٢ •
- (٦٤) المرجع السابق ، المجلد الثالث ، الجزء الثالث عشر ، ص ٧ •
- ويورد على مبارك حالات كثيرة من الفلاحين الذين ترقوا في وظائف ومنها وظيفة مدير مديرية في عهد محمد على وخلال القرن التاسع عشر حتى عهد اسماعيل ، ومعظمهم ينتمى الى عائلات معينة داخل القرى •
- (٦٥) المرجع السابق ، الجزء الحادى عشر ، ص ١٧ ، ٢٠ •

دخل أحد الافراد الجيش ووصل الى رتبة باش جاويش والحق هذا ابنه بالجيش حيث صار قبطانا للخديوى اسماعيل الذى منحه رتبة باشا (٦٦) ، ومن قرية نهيه (الجيزة) التحق محمد افندى الزمر (من عائلة الزمر) بالجيش نفرا فى عهد سعيد وترقى فى عهده الى رتبة صاغقول اغاسى ووصل الى رتبة بكباشى زمن اسماعيل . ومن قرية ونا (بنى سويف) وصل محمد افندى عثمان الى رتبة بكباشى بجيوان الجهادية (٦٧) .

« (ج) التعليم : يحدثنا على مبارك فى الجزء الأول من خطته عن النهضة التعليمية فى عهد محمد على وعهد اسماعيل . وفى مسحه لقرى مصر مورد الكثير من الأسماء التى استطاعت من خلال التعليم أن تصل الى أماكن مرموقة . فبرز نفسه من قرية برنابال (غربية) ، ورفاعة الطهطاوى ينتمى الى قرية طهطا (جرجا) ، كما أن عبدالله ابو السعود الذى أسس صحيفة وادى النيل ينتمى الى قرية دهشور (جيزة) وكذلك ابنه الذى أسس صحيفة « روضة الاخبار » (٦٨) . ومن الامثلة الأخرى على الحراك من خلال التعليم ابراهيم افندى سالم من قرية البرادعة (قليوبية) ووصل الى مدرسة المهندسخانة وأصبح مدرسا بها ، واحمد افندى من بيسيون (غربية) وتعلم ووصل الى مهندس ، ومحمد بك بدر ،

-
- (٦٦) المرجع السابق ، المجلد الرابع ، الجزء السادس عشر ، ص ٦١ .
 (٦٧) المرجع السابق ، الجزء السابع عشر ، ص ١٠ ، ص ص ٦١ - ٦٢ .
 (٦٨) انظر تراجم لهؤلاء فى الخطط التوفيقية : المجلد الثانى ، الجزء التاسع ، ص ص ٣٧ - ٣٨ ، المجلد الثالث ، الجزء الحادى عشر ، ص ص ٦٨ - ٦٩ ، المجلد الثالث ، الجزء الثالث عشر ، ص ص ٥٢ - ٥٦ .

من زاوية البقلى (منوفية) وأصبح طبيبا مشهور (٦٩) ، وغيرهم
كثير .

ويلاحظ على هذه البيانات أربع ملاحظات أساسية :

١٠ - أن الحراك الاجتماعى خلال الوظائف الادارية كان مرتبطا بالعائلات
الكبيرة (الغنية) فى القرى ، وأن ترقى شخص من العائلة كان يستتبعه
ترقى أولاده واخوته .

٣ - أن الذين احتلوا مناصب عليا كانوا يتركون وراءهم رصيذا عائليا ضخما
فى القرى ، وبعض هؤلاء كانوا من العمدة . وهو أمر يلقى الضوء على
ما سنفصل الحديث فيه فيما بعد بشأن العمدة والمشايخ .

٣ - أن التعليم كان يرتبط أيضا بالعائلات الكبيرة فيما عدا استثناءات
بسيطة .

٤ - أن الحراك الاجتماعى داخل الجيش قد صعد العناصر من الطبقات
الدنيا . اذ يبدو أن العائلات الغنية كانت تجد فى الجيش شيئا غير
لائق بها ، طالما أنها تجد قنوات أخرى للحراك الاجتماعى ، وإن كانت
بعض العائلات - كمائلة الزمر - كانت تتحرك داخل كل القنوات .

والحقيقة أنه لا يمكن الادعاء بأن هذه الصفوة الصاعدة تمثل صفوة
جديدة بكل عناصرها . فقد اشرت فيما سبق الى التباين الداخلى الذى ميز
الطبقة البرجوازية المصرية الصاعدة فى هذه الفترة . وأغلب الظن أن هذا
التباين الداخلى قد انعكس على تركيب الصفوة ، فنجد أن الصفوة التى أفرزتها
هذه الطبقة تنقسم الى جماعتين : أولئك الذين حققوا قدرا كبيرا من الحراك

(٦٩) انظر المرجع السابق ، المجلد الثانى ، الجزء التاسع ، ص ١٤ ، ص ٦٥ ،
والمجلد الثالث ، الجزء الحادى عشر ، ص ص ٨٨ - ٨٩ .

الاجتماعى من خلال الثروة أو السلطة المكتسبة من الاشتغال بالوظائف العليا أو الانتماء الى الجيش أو كل هذه القنوات ، بحيث وصلوا الى مستوى قريب من مستوى الجناح الأجنبى من البرجوازية . وهذه الجماعة تشكل بالضرورة صفوة قديمة ، وهى التى اتخذت موقفا معارضا من الثورة العراقية على ما سيتضح فى الفصل الثامن من هذا البحث . أما الجماعة الثانية فتتنمى الى الفئات الوسطى من الطبقة البرجوازية الصاعدة والتى ظهر من بين صفوفها جماعة العلماء والمتقنين الذين مهدوا للثورة العراقية من أمثال عبد الله النديم ، وجماعة العسكريين الذين قادوا الثورة من أمثال عرابى ، ولقد كانت هذه الجماعة تتحدث بصوت الفئات التى كانت لها مصالح حقيقية فى احداث تغيير فى المجتمع . غير أن ذلك لا ينفى أن كلا الصفتين كانت تنتمى - بشكل أو بآخر - الى برجوازية مصرية صاعدة ، حققت أقصى مراحل استقرارها فى النصف الاول من القرن العشرين على ما سيتضح فيما بعد .

على أن الذى يهمنا الآن هو أن نكشف عن بعض التغيرات التى طرأت على صفوة أعيان الريف من العمد والمشايخ . والفرض المطروح هنا هو أن هذه الصفوة قد تعرضت - من خلال ظروف التحول الرأسمالى - الى عملية فرز طبقى مكنت بعضا منهم من أن يصعد الى مرتبة عالية منضمما الى صفوة الباشوات فى حين ظل الباقي كما هو حتى وإن كان قد حقق بعض الثراء المادى . لنستعرض فى البداية التغيرات التى طرأت على وظائف هذه الفئة خلال هذه الفترة . الملاحظ على هذه الوظائف بصفة عامة أنها بدأت فى التقلص - فبالرغم من أن عباس قد كلف المشايخ والعمد بوظائف أخرى كتعبئة الفلاحين للحيش والاشغال العامة ، إلا أن دورهم فى شئون الأراضى وتقدير الضرائب قد تقلص الى حد كبير ، هذا بالرغم من أنهم قد استعانوا جانبيا من هذه الوظيفة فى عهد اسماعيل . وبذلك أصبحت مهامهم مقصورة على تنفيذ التعليمات الحكومية ، والأمن وفرض المنازعات ، والضياغة ، وضمان دفع الضرائب ، والنظر فى الشكاوى . ولقد كان ذلك بداية لتقلص دور مشايخ

القرى تحت الاحتلال البريطاني على ما سنرى فيما بعد . ولا شك أن ذلك قد أثر على الوضع الاجتماعى لهذه الفئة ، وعلى رصيدها من القوة السياسية ، طالما أنها حرمت من المصدر الذى حققت منه ثرائها . وأعنى الاشراف على توزيع الأرض والضرائب . هذا فضلا عن فرض ضرائب على أراضي المسموح ، بل ونزعها نهائيا عام ١٨٥٨ ، وعن التشريعات التى استهدفت تقليص نفوذ هذه الفئة (٧٠) .

وليس هناك من شك فى أن هذه الظروف وما صاحبها من ظروف التطور الرأسمالى قد جعل معظم العمد والمشايخ فى وضع اجتماعى - اقتصادى يختلف عن وضعهم فى فترات سابقة . فقد فقدوا - من ناحية - أحد المصادر الهامة فى قوتهم السياسية والاقتصادية . ومن الناحية الأخرى فقد هيات ظروف التحول الرأسمالى لفئات من المصريين أن يكونوا طبقة (وصفوة) تقف فى موقف متفوق عن موقف مشايخ القرى . غير أن ذلك لا يعنى أن جميع المشايخ والعمد قد تحولوا الى هذا الموقف الطبقي والسياسى التابع . فمئذ أن بدأوا فى عهد اسماعيل يستردون اشرافهم على بعض القنوات التى تحقق لهم الثروة (٧١) - كتقدير الضرائب - بدأت فئة منهم تحقق من الغنى ومن السلطة ما جعلها أقرب الى موقف الطبقة الصاعدة من المصريين ، بل وأقرب الى موقف الأجانب . فخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر استطاع بعض العمد والمشايخ أن يكونوا لانفسهم ملكيات كبيرة سواء بالاستيلاء المباشر (على أراضي الميرى وزيادة المساحة) ، أو بطرد الفلاحين من أراضيهم اما بالقرعة أو نظير رهن . كما سمح لهم نظام العهد ونظام منح الأراضي البور والبرارى لمن يرغب بشرط اصلاحها (والصادر به قرار مجلس شورى

(٧٠) أنظر مقال بدير عن مشايخ القرى ، ص ١٣١ - ١٣٢ ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ ، ص ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٧١) المرجع السابق ، ص ١٤٢ ، وص ١٤٩ .

النواب عام ١٨٦٧) بأن يحصلوا على مساحات كبيرة من الأرض . هذا وقد اشتغل كثير من العمدة والمشايخ في أعمال الوساطة في تسويق محصولات الفلاحين ، الأمر الذى جعلهم يكونون ثروات طائلة مكتسبهم من شراء مساحات من الأرض . ولقد كانت توجد من قبل ذلك بعض العائلات التى تمتلك بالفعل أراضى عشورية ، ولقد ازدادت هذه العائلات ثروة وقوة عندما أضافت الى هذه الأرض العشورية أراضى خراجية سمحت لها ظروف الفترة التاريخية بشرائها . وفى ضوء ذلك أصبح بعض العمدة والمشايخ من كبار الملاك الى درجة أن حدث فى الكثير من القرى أن امتلك العمدة وعائلته نصيب الأسد من أراضى القرية برمتها ، ووصل الأمر فى بعض الحالات الى درجة أنه كان يمتلك أراضى القرية كلها هو وعائلته . وإلى جانب الحصول على هذه المساحات استطاع بعض العمدة أن يحققوا حراكا اجتماعيا من خلال شغل مناصب إدارية عليا أو الحصول على القاب فخرية أو كليهما معا (٧٢) .

وبهذه الطريقة استطاعت فئات من العمدة والمشايخ أن تصعد على سلم الحراك الاجتماعى وتنضم الى فئة كبار الملاك أو الباشوات فى حين ظلت فئات منهم تشغل وضعا وسطا من حيث الثروة والسلطة بالرغم من التحسن الملحوظ فى مستوياتها الاقتصادية . ولقد كتب آلان ريتشاردس Alan Richards عن مشايخ القرى فى هذه الفترة يقول :

« المحقق أن مشايخ القرى قد حققوا - بالمقارنة بأى جماعة أخرى فى هذا الوقت - أقصى درجات صعودهم على سلم الثروة والقوة . فقد أصبحوا من كبار الملاك ذوى الحيثية ، كما كانوا أثرياء الى حد بعيد ، وكانوا يمثلون أهم الأشخاص فى المجتمع الريفى . ولقد جاءت ثروتهم بشكل مباشر من وضعهم السياسى كوسطاء بين الحكومة والفلاحين . واستطاع بعضهم

(٧٢) على بركات ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٦ - ٢٥٠ .

(التأكيد غير موجود في الاصل) أن يصل الى مراكز من الثروة والقوة توازى مراكز الاتراك . . وذلك من خلال استخدامهم لهذا الدور الأساسى ومن خلال استفادتهم من الفرص الاقتصادية التى سنحت لهم وكذلك انضمامهم الى ميدان الخدمة العامة . والحقيقة أن مشايخ القرى كانوا يشغلون دائما وضعا خاصا فى البناء الاجتماعى المصرى وكانوا يعملون دائما كحلقة اتصال بين الفلاحين والحكومة . ولكن حدث بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٨٠ أن اتسعت وظائف شيخ القرية مع اتساع المهام الجديدة التى أخذت الدولة فى انجازها والمشروعات الجديدة التى بدأت فى الاضطلاع بها . كما سمح لهم ظهور الملكية الخاصة للأرض أن يحولوا قوتهم الى أرض حتى وإن كان ذلك على حساب الفلاحين ، (٧٢) .

ورغم أن هذا النص يكشف صراحة عن أن جميع مشايخ القرى قد حققوا مستوى عال من الثروة والسلطة فى هذه الفترة ، إلا أن ذات النص يكشف ضمنا عن أن بعض هؤلاء المشايخ فقط هو الذى وصل الى مرتبة ترازى مرتبة الباشوات من الأجانب ، أما البعض الآخر فلم يحقق هذه الدرجة من الحراك الاجتماعى بالرغم من تراكم قدر معقول من الثروة لديه . وقد أكد ذلك نفس الكاتب صراحة عندما ذكر أن مشايخ القرى جمعوا قدرا معقولا من الثروة غير أنها لم تصل الى ما وصلت اليه ثروة المصريين الاتراك (٧٤) . ويؤكد ذلك احتمال صحة الافتراض المطروح هنا والخاص بعملية الفرز الطبقي التى مرت بها جماعة العمد والمشايخ فى فترة التحول الرأسمالى . على أن آثار هذه العملية قد لا تظهر جلية فى هذه الفترة ، فمن المتوقع أن تظهر هذه الآثار بوضوح فى فترة السيطرة الرأسمالية اللاحقة ، والتى أصبح فيها مشايخ

A. Richards, « Primitive Accumulation in Egypt », (٧٣)
1789- 1882 », Review, Vol. 1, No. 2, 1977. p. 36.

(٧٤) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

وعهد القرى في مرقف تابع كلية للجناح الزراعى من البرجوازية ، وأعنى كبار ملاك الارض . وسيتضح ذلك في الفقرة القادمة .

ثالثا : السيطرة الرأسمالية واستقرار صفوة الأعيان

بدأ التحول الرأسمالى فى التزايد واتجه نحو السيطرة الكاملة بعد الاحتلال البريطانى حيث أصبحت مصر تابعة من الناحية الرسمية للعالم الرأسمالى . وتتضمن كلمة « السيطرة » هنا أن هذا التحول الرأسمالى التابع لم يقض نهائيا على بقايا الاشكال قبل الرأسمالية ، وإنما أصبحت الرأسمالية نمطا مهيمنيا داخل التكوين الاجتماعى . كما أن كلمة « السيطرة » لا تعنى أن الشكل الرأسمالى الذى تبلور حوله التكوين الاجتماعى كان شكلا رأسماليا نمطيا . فالرأسمالية التى تطورت فى المجتمع المصرى لها خصائص الرأسمالية التابعة التى لا يسمح المجال هنا للاستفاضة فيها . ولقد تبذت مظاهر السيطرة الرأسمالية فيما يلى :

(أ) استملاك الأرض بواسطة فئة قليلة من الافراد ، واستغلال هذه الأرض بشكل رأسمالى . ولقد كشفت الفقرة السابقة عن بعض مظاهر استملاك الأرض . ولكن ظروف هذه الفترة هيأت مزيدا من استملاك الأرض ومزيدا من تركيز الملكية فى ايدى فئة قليلة من الافراد . وربما يكون السبب الرئيسى لزيادة الملكيات الكبيرة فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو بيع اراضى الدولة (اراضى الدومين والدائرة السنية) للافراد . حقيقة أن بيع اراضى الدولة للافراد قد بدأ فى عهد سعيد ، ولكن هذه الظاهرة اتخذت شكلا أكثر اتساعا فى عهد اسماعيل وبعد الاحتلال حيث طرحت كل اراضى الدولة للبيع تحت وطأة الأزمة المالية (٧٥) . ومن الطبيعى ألا يقبل على شراء هذه الملكيات

(٧٥) على بركات ، المرجع السابق ، ص ص ١١١ - ١١٥ .

الشاسعة الاكبار الملاك وشركات الاراضى ، خاصة وان بعض هذه الاراضى كانت بحاجة الى استصلاح . بل ان عملية البيع نفسها كانت تتم فى شكل قطع كبيرة ذهبت كلها الى كبار الملاك ، الامر الذى ساعد على نمو ملكياتهم بشكل متزايد . وتشير البيانات التاريخية الى انه فى الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٨ زادت الملكيات الخاصة بمقدار ٤٨٤٣٧٥ فداناً ذهب منها ١٢٢٠٩٢٥ فداناً لكبار الملاك (٧٦) . كما تشير البيانات أيضاً الى انه فى الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٥٠ بلغت جملة الاراضى التى باعها مصلحة الاملاك الاميرية ١٨٢٦٢٢٣ فداناً استحوذ منها كبار الملاك على ١٦٣٦٨٦ فداناً بنسبة ٩٠٧٪ من جملة المساحة المباعة (٧٧) . وقد صاحب هذه العملية تجميع اراضى كبار الملاك فى مساحات كبيرة ، واستلزم ذلك اجبار صغار الفلاحين على التنازل عن مصاحاتهم الصغيرة المجاورة ، حتى وان تطلب ذلك نقلهم من قراهم (٧٨) . كما صاحب هذه العملية ظهور التفتيش والدوائر والعزب ، وهى ظاهرة كان يمكن ملاحظتها فى أكثر المديرىات كثافة بالسكان بالنسبة للأرض الزراعية كمديرية المنوفية (٧٩) . ومن الطبيعى أن يستغل كبار الملاك نفوذهم فى السيطرة على مزادات البيع وفى الاتفاق مع موظفى الدائرة السنية على صفقات بيعها أو اجبار مستأجرى أراضى الدولة على تركها . وسوف أورد بيانات تؤكد كل ذلك فى الفصل القادم .

G. Baer, 1962, op. cit., p. 103

(٧٦)

(٧٧) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح : المسألة الزراعية فى مصر ، مطبعة الدار

المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١١٠ .

(٧٨) على بركات ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٧٩) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

وما يهمنا الآن هو ان نؤكد ان هذه الاجراءات وغيرها قد رفعت نصيب كبار الملاك من الاراضى للزراعية ، وحولت جماهير غفيرة من الفلاحين الى مجرد بروليتاريا زراعية .

(ب) نمو شركات الاراضى والبنوك العقارية . ولقد أسس معظم هذه الشركات والبنوك أجنبى من الفرنسيين والانجليز ممن وفدوا الى مصر بعد الاحتلال . واستهدفت هذه الشركات والبنوك استصلاح الاراضى واستغلالها ، ومنح القروض نظير رهن الارض ، والاتجار فى الارض نفسها كسلعة . ويذكر عبد العظيم رمضان ان ثلثى رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر كان موجها للاستثمار فى شركات الاراضى والرهن (٨٠) . ولقد كان عدد هذه الشركات قبل عام ١٩١٤ خمس عشرة شركة ، وتأسست سبع أخرى بعد عام ١٩٢٦ . وتملكت هذه الشركات حتى عام ١٩٤٩ حوالى ١٨٠٦٥٩ فداناً (٨١) . أما بنوك الاراضى - واهمها البنك العقارى المصرى ، وبنك الاراضى المصرية ، والبنك الزراعى المصرى - فقد كانت تقدم قروضا الى ملاك الاراضى الزراعية بضمان رهن اراضيهم او بضمان المحصول . ولقد اتسع نشاط هذه البنوك الى حد أصبحت فيه معظم اراضى مصر تقريبا مهددة بأن تنزع ملكيتها لصالح هذه البنوك . فقد وصلت الديون العقارية عام ١٩٣٠ الى ثلاثين مليوناً من الجنيهات وجملة الاراضى المرهونة الى ٣٣٤٠٠٠٠ فدان ، أى كل اراضى مصر تقريبا فيما عدا اراضى الوقف والملكيات اقل من خمسة أفدنة المحظور تزقيع الحجز عليها بمقتضى قانون الخمسة أفدنة

(٨٠) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٨١) عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الارض ودورهم فى المجتمع المصرى ،

دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٣٥ - ٣٧ .

في عام ١٩١٣، (٨٢) • وكان من نتائج دخول هذا النوع من الاستثمار ان تحولت الأرض نفسها الى سلعة يدير الاتجار بها ربحا وفيرا • وانتقلت عدوى الاتجار بالأرض الى كبار الملاك فطفقوا يتجرون فيها ، وان كان ذلك قد أوقعهم في أيدي شركات الأراضي وبنوك الرهن العقاري (٨٢) •

(ج) النشاط للرأسمالي التجاري والصناعي • كانت الزراعة هي أساس الإنتاج • وكان كبار الملاك يستغلونها استغلالا رأسماليا على نطاق واسع • وكان هذا الاستغلال يتم اما عن طريق تأجير الأرض الى صغار الفلاحين أو عن طريق زراعتها بانفسهم • ولأن الرأسمالية القائمة رأسمالية تابعة فان المحاصيل القابلة للتصنيع كالقطن لم تزرع لكي تصنع محليا ، وانما لتصنع في الخارج (في مركز العالم الرأسمالي) • وفي هذه الحالة فان الزراعة الرأسمالية تخلق ضربا من النشاط التجاري ، بل ان زراعة الأرض بمحصول دون غيره يعد ضربا من ضروب التجارة ، فالقطن أكثر ربحا من القمح وغيره من المحاصيل المعيشية •

ولقد حاول كبار الملاك أن ينافسوا الأجانب في نشاطهم التجاري والصناعي ، فساهموا في تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ • وعلى أثر تأسيسه تم انشاء عدة شركات تجارية كشركات تجارة القطن، وشركات الاستيراد والتصدير ، وشركات الصحافة ، وشركات المصايد وغيرها • كما تم تأسيس شركات صناعية مثل شركة

(٨٢) المرجع السابق ، ص ١٧١ •

(٨٣) وقد تتبع عاصم الدسوقي نماذج من كبار الملاك الذين كانوا يتاجرون بالأرض فوجد ان أحدهم (محمد باشا الشريعي) ا قد باع أرضا في الفترة من ١٩١٢ الى ١٩٢٩ ٢٥ مرة واشترى أرضا ٢٢ مرة ، وآخر (حمد الباس باشا) باع في نفس الفترة ٣٤ مرة واشترى ٤ مرات ، وغيرهم كثير • انظر المرجع السابق ، ص ٧٨ وما بعدها •

مصر للكتان وشركة مصر للغزل والنسيج وغيرهما (٨٤) . على أنه كان على هذه الشركات أن تتدخل في تنافس مع الشركات التجارية والصناعية التي أسسها الأجانب ، ومن الطبيعي في ظروف الرأسمالية التابعة أن تتفوق رؤوس الأموال الأجنبية على رؤوس الأموال المصرية . فقد بلغ رأس مال الشركات الأجنبية السابق تأسيسها على عام ١٩٣٣ حوالي ٦٧٣٣٣٧٥١ ر.جنيها بينما بلغ رأس مال الشركات المصرية حوالي ٦٠٠٦٦٣٥ ر.جنيها . هذا فضلا عن احتكار الشركات الأجنبية للعديد من الأنشطة ، وتمتعها بامتيازات تتيح لها الانفراد باستغلال مرافق معينة ، وانفرادها باحتكار المرافق المصرية التي لها صفة المنفعة العامة كالكهرباء ومياه الشرب وملح الطعام ووسائل النقل (٨٥) .

(د) التحول البروليتارى وظهور سوق العمل : لا شك أن تركز الملكية في أيدي فئة قليلة من الافراد قد أدى الى تحول أعداد كبيرة من الفلاحين الى بروليتاريا . وترجع بدايات هذا التحول البروليتارى الى التغيرات التي أدخلها محمد على ، الا أن سوق العمل لم يصبح حقيقة ملموسة الا بعد السيطرة الرأسمالية في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فقد ترتب على تأسيس الشركات والمصانع أن تزايد الطلب على الأيدي العاملة ، وكانت عملية استملاك الأرض من جانب كبار الملاك من ناحية وتفتت الملكيات الصغيرة من ناحية أخرى قد أدت الى تزايد هجرة الفلاحين المعدمين الى المدن (٨٦) حيث كونوا خميرة الطبقة العاملة

(٨٤) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٨٥) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٨٦) يشير أمين عز الدين أيضا الى إلغاء نظام الحظر الذى فرضه محمد على على انتقال الفلاحين ، وإلغاء نظام السخرة بشكل نهائى فى ١٩ ديسمبر

١٨٨٩ .

انظر : أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى

١٩١٩ : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، بحون تاريخ ، ص

ص ٢٨ - ٢٩ .

فى المدن • غير أن هذه الطبقة قد ضمت فئتين آخرين
(أ) أصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب
الصناعة وضعف نظام الطوائف ، (ب) والعمال الفنيين
الاجانب (٨٧) • ومن الطبيعى أن يظل جانب من العمال فى الريف
للعمل فى مزارع كبار الملاك • وقد أدى ذلك الى ظهور العمل
المأجور فى الريف بجانب اشكال العمل الأخرى (٨٨) •

ونكشف كل هذه المظاهر عن سيطرة الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج •
ومن المتوقع فى هذه الحالة أن تتشكل الجماعات الطبقيّة وفق أسس جديدة •
والملاحظ بصفة عامة أن التحول الذى طرأ على البناء الطبقي فى فترة التحول
الرأسمالى السابقة قد اقترب نحو الاستقرار فى هذه الفترة بحيث أصبحنا نرى
تركيباً طبقياً أقرب الى الاكتمال ، وإن كان به قدر من التباين واللاتجانس •
ويمكن أن نوجز التغيرات التى طرأت على التركيب الطبقي فى هذه الفترة
فيما يلى :

(٨٧) رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، دار الكتاب
العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٥ •

(٨٨) فى مقال نشر عام ١٩١٠ أشار كارتررايت Cartwright الى
وجود ثلاثة اشكال للعمل فى الأرض فى مصر : (أ) العمل الدائم
ويقوم به « التملية » ويأخذون أجورهم بالنقد أو بالبنوع أو كليهما ،
(ب) العمال المؤسميون ويدفع لهم أجرهم نقداً ، (ج) العمال الذين
يعملون فى جمع المحاصيل ودرسها وتذريتها ويدفع لهم أجرهم نقداً
أو عينا • انظر :

W. Cartwright, « Notes on Rent, Labour and Joint ownership
in Egyptian Agriculture », **Cairo Scientific Journal**,
Vol. IV, No. 41. 1910, p. 32.

(١) زيادة تركيز البرجوازية المصرية وتعدد انشطتها . فاذا كانت البيانات التي عرضناها في هذا الفصل قد كشفت عن بداية سيطرة البرجوازية المصرية منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، فإن البيانات التاريخية المتاحة عن تشكل الطبقة البرجوازية في النصف الأول من القرن العشرين تكشف عن ازدياد نفوذ البرجوازية المصرية الزراعية المكونة من كبار الملاك وازدياد سيطرتها على الأرض . فقد صفى كثير من الأجانب ملكياتهم الكبيرة، وباعت بعض شركات الأراضي بعض ممتلكاتها بحيث انخفضت مساحة الأرض المملوكة للأجانب في السنوات الثلاث من عام ١٩١٧ الى ١٩٢٠ من ٧١٣ر١٠٥ فدان الى ٥٥٣ر٢٧١ فداناً ، وبعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٦ ارتفعت مساحة الأرض التي تملكها البرجوازية المصرية ارتفاعاً كبيراً في مقابل الهبوط المتزايد في مساحات الأرض التي يملكها الأجانب، وهو هبوط وصل الى نقطة الصفر عام ١٩٥١ بعد صدور قانون تحريم امتلاك الأرض بواسطة الأجانب (٨٩) . ومن ناحية أخرى فتد ازداد تركيز الطبقة البرجوازية المصرية في داخليتها بحيث أصبحت تضم شريحة صغيرة جداً من المجتمع تمتلك نصيب الأسد من الأرض الزراعية . وتشير احصاءات عام ١٩٥٠ الى أن ٦٪ من الملاك كانوا يملكون ٦٥٪ من الأرض الزراعية (في ملكيات تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٨٠٠ فدان) وأن ٩٤٪ من الملاك كانوا يملكون ٣٥٪ من الأرض الزراعية (٩٠) .

وفضلاً عن ذلك فقد بدأت هذه الطبقة في استثمار أموالها في أنشطة أخرى غير الزراعة خاصة في المجال التجارى والصناعى بحيث ظهر من داخل البرجوازية الزراعية جناح تجارى وصناعى لها . ولقد شهدت نهاية العقد

(٨٩) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥ - ٧٩ .

(٩٠) ابراهيم عامر ، ثورة مصر الفوقية ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٤٢ .

الثانى من هذا القرن نشاطا غير عادى للبرجوازية المصرية فى مجال التجارة والمال ، وهو نشاط تجسد بشكل عملى فى انشاء بنك مصر وشركاته بعد فترة الازدهار الاقتصادى فيما بعد الحرب . ولقد ساهم كبار الملاك بنصيب الأسد فى شراء أسهم البنك التى بلغت ٨٠٠٠٠ جنيه دفعها ١٢٦ مساهما . كما كان لهم ستة مقاعد فى مجلس ادارة البنك المكون من عشرة اعضاء (٩١) . على ان هذا الامتداد للبرجوازية المصرية لم يقض تماما على البرجوازية الأجنبية التى تشعب نشاطها فى مجال التجارة والصناعة مع فقدان سيطرتها التدريجية على الأرض . وفى الوقت الذى كان فيه بنك مصر فى طور التأسيس سعت العناصر الأجنبية من البرجوازية الى تأسيس « اتحاد الصناعات » الذى سجل رسميا عام ١٩٢٢ ، وهو اتحاد يهدف الى جمع المؤسسات الصناعية فى تنظيم واحد بحيث يتمكن رجال الصناعة « من تحقيق مصالحهم المشتركة ودراسة الطرق الخاصة بتطوير الصناعات المحلية » . وحمايتها اذا كان ذلك ضروريا « (٩٢) . ولقد حدث بعد ذلك ، ولضغط عديدة لا مجال للخوض فيها هنا ، ان اختلط النشاط التجارى والصناعى للمصريين بذلك الخاص بالأجانب بحيث أصبح الأجانب يساهمون فى أنشطة بنك مصر التجارية والصناعية وأصبح المصريون يلعبون دورا هاما فى عضوية وادارة « اتحاد الصناعات المصرية » ، (٩٢) .

M. Deeb, « Bank Misr and the Emergence of the Local (٩١) Bourgeoisie », M.E.S., Vol. 12, No. 3, 1976 pp. 70-73.

(٩٢) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٩٣) انظر المرجع السابق ، ص ص ٧٤ - ٧٩ ، وتجدر الإشارة الى أن التزايد المستمر لقوة رأس المال الأجنبى قد ولد قدرا من المعارضة داخل صفوف البرجوازية المصرية بشأن الحد من سيطرة رأس المال الأجنبى الامر الذى أدى الى صدور القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ والذى نصت المادة السادسة منه على أن يحتل المصريون بـ ٥١٪ من أسهم أى شركة =

(ب) أدى التركيز الشديد فى الطبقة البرجوازية الكبيرة الى ظهور طبقة من البرجوازية الصغيرة . ولقد أشرت الى بدايات تكون هذه الطبقة فى فترة التحول الرأسمالى السابق الحديث عنها فى الفقرة السابقة . ولقد تطورت هذه الطبقة واستقرت مع استقرار المجتمع الرأسمالى . ولقد كان لهذه الطبقة الوسطى ثلاث أجنحة رئيسية .

٢٠ - الجناح الزراعى والذى تكون من أصحاب الملاكات المتوسطة والصغيرة والتي نمت نموًا متعاظما فى النصف الاول من القرن العشرين . وفى الفترة من ١٨٩٤ الى ١٩١٤ ازداد عدد الملاك الذين تقع ملكياتهم فى فئات مختلفة من اقل من خمسة أفدنة وحتى اقل من خمسين فدانًا من ٦٤٨٧٨٠ الى ١٢٠٥٤٧٥٢٠ مالكا غير أن نسبة كبيرة من هذا العدد تقدر بحوالى ٩٠٪ من مجموع الملاك كانت من صغار الملاك الذين لا تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة ، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح ملكياتهم بين ٥ - ٥٠ فدانًا حوالى ٨٥٪ من مجموع الملاك (٩٤) . ويعنى ذلك أن الجناح الزراعى من البرجوازية الصغيرة كان ضعيفا لا يمثل الا نسبة ٨٥٪ من الملاك فقط ، هذا اذا اعتبرنا أن الذين يملكون اقل من خمسة أفدنة من الطبقة الدنيا أو فى طريقهم لأن يصبحوا كذلك بحكم تفتت ملكياتهم طبقا لقانون الوراثة . ولكن بالرغم من صغر حجم هذا الجناح الزراعى من البرجوازية الصغيرة ، الا أنه لعب دورا هاما فى الريف . فقد مثل متوسط الملاك - بحكم اقامتهم

= مساهمة ، وان كان القادون نفسه يكشف عن وجود أجنبى ويعترف به . انظر : عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٩٤) هذه البيانات مركبة عن جدول ورد بالمصدر التالى :
راشد البراوى ومحمد حمزة ، التطور الاقتصادى فى مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ١٤٢ .

فى الريف - حلقة وسطى تربط بين الفلاحين وكبار الملاك (٩٥) • كما أنهم خلقوا لانفسهم امتدادا فى المدن من خلال اولادهم فكانوا بذلك الأساس الاجتماعى الذى انحدرت منه فئة الانتلجنسيا المصرية (٩٦) • على ما سنرى فيما بعد •

٢ - الجناح التجارى والصناعى وكان مثل سابقه ضعيفا بسبب السيطرة الاحتكارية على التجارة والصناعة من جانب كبار التجار ورجال الصناعة من المصريين والأجانب • ولقد ازدهر الجناح التجارى والصناعى للبرجوازية الصغيرة على اثر ظروف الازدهار الاقتصادى التى أحدثتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن ظروف الاستقلال الوطنى التى خلقتها معاهدة ١٩٣٦ • فقد ارتفع عدد المتاجر الصغيرة من ١٠٠٧٨٨ متجرا عام ١٩٢٧ الى ١٣٨٦٧٥ متجرا عام ١٩٣٧ ، وارتفع هذا الرقم الى ١٥١٤٢٣ متجرا عام ١٩٤٧ • وكان بين هذا العدد بعض المتاجر المملوكة للأجانب والتى بلغ عددها ٣٥٧٨ متجرا (٩٧) • ولا تعد هذه الزيادة فى المتاجر مؤشرا على قوة القطاع التجارى للبرجوازية الصغيرة ، بل يدل على ضعفها حيث تشتت رأس المال على عدد كبير من المتاجر (٩٨) • ولم يكن القطاع الصناعى الصغير بأحسن حالا • حقيقة أن عدد المصانع التى تستخدم أقل من ٥٠ عاملا - وهى التى يمكن تصنيفها على أنها مصانع صغيرة - قد بلغ ٢١٦٥٢ مصنعا عام ١٩٤٤ ، ولكن رأس المال المستخدم فى هذه المصانع كان ضئيلا • فمعظم هذه المصانع كان يستخدم رأس مال يقل عن ٥٠٠٠ جنيه مصرى (٩٩) • ولكن بالرغم من هذا الضعف الظاهر على الجناح

(٩٥) انظر : على بركات ، ص ٢٨٠ •

(٩٦) انظر : عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ - ١٦٣ •

(٩٧) المرجع السابق ، ص ١٣٨ •

(٩٨) مقال موريس ديب عن بنك مصر ، السابق الإشارة اليه ، ص ٧٣ •

(٩٩) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ •

الصناعى والتجارى من البرجوازية الصغيرة ، الا أنه كان احسن حالا من نظيره فى المجال الزراعى . بل ان القطاع البرجوازى الصغير قد أخذ ينمو باطراد فى فترة ما بعد الحرب الى درجة أن كان يطبق على بعضهم « اثرياء الحرب » او « ملوك الحرب » على ما يذكر عبد العظيم رمضان .

٣ - جناح المثقفين أو الانتلجنسيا والذى تكون من خلال السياسة التعليمية التى انتهجتها الحكومات المصرية المتعاقبة . حقيقة أن سياسة محمد على قد افرزت نخبة من المعلمين ، ولكنها كانت محدودة العدد ، كما كانت مقصورة على فئات بعينها من الازكياء الذين تختارهم الدولة . غير أن فئة الانتلجنسيا قد اتسعت فى ضوء السياسة التى اتبعها اسماعيل والتى أفسحت قدرا من المجانية بالنسبة للطبقات الفقيرة . وتكرنت هذه الفئة من أبناء البرجوازية الكبيرة والصغيرة ائقادرين على تعليم أبنائهم على حسابهم الخاص ، خاصة وأن الاحتلال قد عطل كثيرا السياسة التى كان اسماعيل قد بدأ فى انتهاجها والتى لم تأخذ مجراها الطبيعى الا بعد قيام الحكم النيابى فى عام ١٩٢٤ . ولم تضم هذه الفئة أبناء الفلاحين أو فقراء المدن ممن لا يستطيعون أن يتعلموا . على حسابهم الخاص . ولم يلتحق هؤلاء بالعملية التعليمية الا بعد أن تقرررت المجانية بالنسبة للتعليم الابتدائى فى عام ١٩٤٤ ، وبالنسبة للتعليم الثانوى عام ١٩٥٠ (١٠٠) ويمكن القول بأن جماعة الانتلجنسيا قد انحدرت فى قاعدتها العريضة من الطبقة الوسطى فى الريف والمدينة ، هذا اذا صرفنا النظر عن أبناء الطبقة الارستقراطية وكبار الملاك الذين تعلموا فى مدارس أجنبية . واذا كانت هذه الفئة هى النتاج الطبيعى للتعليم ، فانه من المتوقع أن تضم أعلى نسبة من أبناء الموظفين وهى الفئة التى تستفيد من التعليم أكثر من غيرها من الطبقة الوسطى . فقد بلغت نسبة الطلبة من أبناء الموظفين عام ١٩٣٧ حوالى ٤٦,٣٪

١ (١٠٠) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

بينما بلغ أبناء التجار ١٦ر٨٪ في حين بلغ أبناء المزارعين
حوالى ١٩ر٩٪ . (١٠١) .

(ج) ظهور الطبقة العاملة : وقد أشرت من قبل الى تأثير سيطرة
الراسمائية في مجال الزراعة والتجارة والصناعة على نمو سوق العمل .
ويعتبر نشوء الطبقة العاملة أحد ثمرات هذا التطور . ولأن الراسمالية قد
تغلطت الى انقطاع ائزراعى قبل أن تنشغل بالنشاط الصناعى ، فمن المتوقع
أن توجد نواة الطبقة العاملة في البروليتاريا الزراعية . وبالرغم من عدم وجود
احصاءات دقيقة بشأن حجم قوة العمل في الزراعة الا أن بيانات النشاط
الاقتصادى للعاملين بالزراعة تنبئنا بأن حجم قوة العمل المأجور في الزراعة
بلغ في عام ١٩٣٩ حوالى ٩١٠ر٠٠٠ عامل ممن تزيد سنهم عن ١٥ سنة ،
و ٧١٨ر٠٠٠ عامل وعاملة ممن تقل سنهم عن ١٥ سنة . وبهذا يكون المجموع
الكلى لعمال الزراعة قد وصل عام ١٩٣٩ الى ١٦٢٨ر٠٠٠ عامل وعاملة (١٠٢) .
وتشير احصائية أخرى الى أن عدد عمال الزراعة والتراحيل وصل الى ٣٦ر٣٪
من جملة المشتغلين بالزراعة (وعددهم ٢ر٢٥٧ر٠٠٥) عام ١٩٠٧ . وفي عام
١٩١٧ ارتفعت هذه النسبة الى ٥٠ر٤٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم
٢ر٣٨٧ر١٨٣ ، وفي عام ١٩٣٧ بلغ عدد العمال في مجال ائزراعة الى ٤٥٧ر٢٦٧
عاملا وصل الى أكثر من مليونين عام ١٩٤٥ (١٠٢) . وكلتا الاحصائيتين

(١٠١) المرجع السابق ، نفس الصفحة . وتجدر الاشارة الى أن مدارس
المعلمين والمعلمات قد استوعبت بعض أبناء الطبقات الفقيرة نظرا لمجانية
التعليم بها (انظر المرجع السابق ص ١٤٤) وان كنا نتوقع أن نصيب
هذه الطبقات كان قليلا برغم المجانية نظرا لتكاليف التعليم نفسه من
انتقال وسكن خاصة بالنسبة لابناء الفلاحين .

C. Issawi, *Egypt at Mid-Century*, Oxford Uni. Press, (١٠٢)
1954, p. 127.

(١٠٣) عطيه الصيرفى ، **عمال التراحيل** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،
ديسمبر ، ١٩٧٥ ، ص ٧١ .

تؤكد على أن عدد عمال الزراعة قد وصل إلى أكثر من مليون في نهاية العقد الرابع من هذا القرن ، وإن كانت الإحصائية الثانية تشير إلى أنهم قد تجاوزوا المليون في بداية القرن (عام ١٩٠٧) • ومهما يكن من تناقض في الإحصاءات أو ندرتها فإنها تشير إلى وجود طبقة عاملة في الريف مع سيطرة الرأسمالية التي حولت أعدادا كبيرة من المجتمع الريفي إلى بروليتاريا • ومع بدايات النشاط الصناعي بدأت العمالة الزائدة في الريف تهجر إلى المدينة بحثا عن العمل ، وكونت بذلك خميرة الطبقة العاملة الصناعية • ولقد بلغ عدد عمال الصناعة في عام ١٩٢٧ حوالي ٦٠٩٦٥٥ عامل (يعملون في الصناعات التحويلية والنقل والمواصلات) وارتفع هذا العدد عام ١٩٤٧ إلى ٩٠٨١٢٩ عامل (يعملون في نفس القطاعات) (١.٤) ومع أن الطبقة العاملة في المجال الصناعي قد نشأت في وقت لاحق على تلك العاملة في مجال الزراعة ، إلا أن الأولى كانت أكثر تقدما ونشاطا في مجال النشاط النقابي حيث يرجع تاريخ أول نقابة عمالية صناعية إلى عام ١٩١٠ ، بل إن البعض يؤرخون لبداية العمل النقابي في المجال الصناعي منذ نهاية القرن التاسع عشر (١.٥) •

وبعد عرض هذه التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي في مرحلة سيطرة الرأسمالية التابعة ، يأتي السؤال الهام : ما تأثير هذه التغيرات على تكوين جماعات الصفوة في هذه الفترة ؟ وما هو الاختلاف الذي ميز هذه الجماعات عن نظيرتها في الفترة السابقة ؟ لا شك أن هذه التغيرات في مجال العلاقات الانتاجية والعلاقات الطبقية قد أثرت على تكوين الصفوة في الريف •

(١.٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ •

(١.٥) حول تاريخ الحركة النقابية في مصر • انظر : رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣ وما بعدها ، وانظر أيضا : عبد المنعم الغزالي ، الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، الفصل الثاني •

فالصفوة الجديدة من البرجوازية المصرية الصاعدة التى ظهرت فى فترة ما قبل الاحتلال فى مواجهة الصفوة القديمة من الأجانب ، هذه الصفوة قد حققت الآن مزيدا من الثروة التى كفلت لها نصيبا وفيرا من القوة السياسية والمشاركة فى السلطة . ويمكن القول بأن هذه الصفوة قد حققت الآن أسس استقرارها الاقتصادى بعد أن نجحت فى إزاحة الصفوة الأجنبية ، وبعد أن استطاعت أن تقيم علاقات مصلحة مع الاستعمار والأسرة المالكة . وبهذا فقد أصبح كبار الملاك من المشتغلين بالسياسة ، وهم صفوة طبقتهم البرجوازية ولسان حالها ، يشكرون انقطة القليلة المتحكمة فى القرارات السياسية الخاصة بالمجتمع الريفى ، حتى وإن كانت هذه الصفوة تقطن المدن أساسا .

ولقد دفعت صفوة كبار الملاك بنفسها الى المجال السياسى حيث أرادوا أن يغلفوا قوتهم الاقتصادية بقوة سياسية . وسوف نستقيض فى هذا المجال فى الفصل القادم ، ويكفى أن نشير هنا الى أن نشأة الأحزاب قد ارتبطت بسعى صفوة كبار الملاك الى اكتساب القوة السياسية . وقد ذهب على الدين هلال فى هذا الصدد الى أن نشوء نخبة متميزة من الأعيان والمشتغلين المرتبطين بهم ممن رغبوا فى الحصول على نصيب أكبر من النفوذ السياسى يعد أحد العوامل الأساسية فى نشأة النشاط الحزبى ، حيث « أدى تغير الوضع الاقتصادى لكبار الملاك .. الى الرغبة فى مزيد من النفوذ والمشاركة فى صنع السياسة العامة فى مواجهة الأوربيين وامتيازاتهم والرغبة فى استخدام العمل السياسى لقضاء مصالحهم وتحقيق الهيبة والنفوذ اللازمين فى مناطق أملكهم » (١٠٦) . وبنفس الطريقة أكد بيرنان رزق على ما أسماه « فتح شهية كبار الملاك للعمل الحزبى » ، الأمر الذى جعلهم يلعبون دورا هاما للغاية فى السياسة المصرية خلال تلك الفترة وفى تكوين الأحزاب التى قامت.

(١٠٦) على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر : العهد البرلمانى ١٩٢٣ -

١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٣ .

أثناءها (١٠٧) • ويفسر لنا هذا كيف أن معظم الأحزاب قد نشأت بايعاز من الحكام الانجليز في مصر أو من القصر (١٠٨) • وهذا أمر طبيعي طالما أن الحكام الانجليز والأسرة المالكة يريدون أن يستقطبوا أولى القوة ، وطالما أن أولى القوة من كبار الملاك وكبار الموظفين يريدون أن يغلفوا قوتهم الاقتصادية بقوة سياسية • وكانت نتيجة هذا التعاون أن وجد كبار الملاك أنفسهم في قاذب السياسة بحيث أصبحت تلك الأخيرة تتشكل من خلالهم الى حد بعيد •

ومما لا شك فيه أن هذا الامتداد السياسى قد منح كبار الملاك نفوذا واسعا في المناطق الريفية الواقعة تحت سيطرتهم ، وهو نفوذ دعمته سيطرتهم الاقتصادية على هذه المناطق في المحل الأول • وفي هذه الظروف، فإن علاقات القرية التى كانت تربط كبار الملاك بالفلاحين كانت علاقات قهرية تقوم على التعسف والتسلط • ولقد اتضح لنا في بداية هذه الفترة بعض مظاهر هذا القهر في الاستيلاء على الأرض بالقوة أو نقل الفلاحين عن أراضيهم • ونؤكد هنا - بناء على البيانات التى يذكرها كبار السن في القرى - أن قصر المالك الكبير (القطاعى في التسمية التى شاعت بعد ١٩٥٢) قد أصبح رمزا للقوة والجبروت بحيث لا يستطيع الفلاحون الاقتراب منه أو المشى بجواره ، وهم ان فعلوا فلابد ان يسيروا على الاقدام حفااتها منكسى الرؤوس لكى لا يمسهم بطش الباشا (١٠٩) • ولكن تجدر الإشارة هنا الى أن العلاقة بين الفلاحين وكبار

(١٠٧) يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال ١٨٨٢ -

١٩١٤ مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤ •

(١٠٨) على الدين مالال ، مرجع سابق ، ص ٧٢ •

(١٠٩) يروى كبار السن في القرى عشرات القصص حول الحدود والضوابط التى كان يضعها الباشوات على المرور من امام قصورهم أو التحتح في حضرتهن ، وعلى تعسفهم في عقاب من لا يلتزم بهذه الضوابط • ويمكن أن نفترض أن مظاهر السلوك قد شكلت - بجانب عناصر ثقافية اخرى - اطارا ثقافيا يحمى النفوذ الاقتصادى لكبار الملاك •

الملاك لم تكن علاقة مباشرة ، وإنما هى علاقة تتم من خلال وسطاء سوف نتحدث عنهم فيما بعد . وجوهر هذه العلاقة يقوم على تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لكبار الملاك فى المجتمع الريفى وهى تتجلى فى مظهرين :

الأول : جمع الايجار من الفلاحين فيما يختص بالأرض التى يزرعونها بالايجار ، أو المشاركة ، حيث كان كبار الملاك يلجأون الى أساليب متنوعة للايجار فى محاولتهم استغلال الأرض استغلالا أمثل (١١٠) .

الثانى : الانتخابات : حيث كان كل مالك كبير من ذوى الاهتمامات السياسية يعمل على ضمان أصوات الناخبين فى المنطقة التى تقع تحت سيطرته . وكثيرا ما كان الفلاح يقع تحت طائلة الضغط من جانب المالك الكبير لى يحظى هذا الأخير بصوته الانتخابى ، خاصة اذا وجد داخل الدائرة الانتخابية أكثر من مالك واحد يتنافسون على مقعد واحد .

ولم تتكون الصفوة القديمة من صفوة كبار الملاك ، بل ضمت أيضا ما يمكن أن نطلق عليه « صفوة قديمة فرعية » تمثلت فى العمدة والمشايخ والموظفين العاملين فى دوائر كبار الملاك فى الريف . ولقد أشرنا فى مكان سابق الى أن ظروف التحول الرأسمالى قد خلقت ضربا من الفرز الطبقي بين جماعة العمدة والمشايخ بحيث صعد بعضهم الى الطبقة للبرجوازية العليا ،

(١١٠) حول أشكال الايجار ، انظر عاصم الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ وما بعدها .

وظل معظمهم في موقف طبقى وسيط . ولقد اتضح ذلك بجلاء في فترة السيطرة الرأسمالية التي نحن بصدها هنا . فصفوة العمد والمشايخ التي كانت في أوقات سابقة ذات الصوت الوحيد المسموح في المجتمع الريفي فقد تحولت الآن الى صفوة من الدرجة الثانية تخضع لصفوة كبار الملاك وتنفذ سياستها في الريف ، وتشرف على مصالحها الاقتصادية والسياسية فيه . وربما يكون ذلك مدعاة لأن نفصل الحديث حول وضع العمد والمشايخ في هذه الفترة .

إذا كانت ظروف التحول الرأسمالي قد حرلت معظم العمد والمشايخ الى موقف تابع وصفوة تابعة ، فإن ظروف السيطرة الرأسمالية وما صاحبها من تنظيم سياسي قد دعمت هذا الوضع الجديد للعدم والمشايخ . فمن خلال مجموعة من التغيرات الادارية والتنظيمية تم ادخالها فيما بعد الاحتلال ، انتزعت من عمد ومشايخ القرى بعض الوظائف التي كانوا يقومون بها مثل اختيار الفلاحين للسخرة وتعبئتهم للخدمة العسكرية ، وجمع الضرائب التي أصبح يقوم بها الصرافون بانتظام . فضلا عن تقاص دور العمد في فض المنازعات مع وجرد البوليس والقضاء . وبالرغم من أنهم احتفظوا ببعض وظائفهم كالقيام بالاحصاء والاشراف على سجلات المواليد والوفيات وحماية الأمن والمراقب في القرية ، إلا أن هذه الوظائف قد نقلت تدريجيا الى مصالح حكومية مع ادخال مزيد من التنظيم الاداري في البلاد (١١١) . وإذا كانت كل هذه الاجراءات قد حرمت العمد والمشايخ من أي نفوذ حقيقي في القرية ، فإنهما لابد وأن يبحثا عن مصدر آخر للنفوذ . وكان هذا المصدر هو التبعية لكبار الملاك والدفاع عن مصالحهم والاشراف عليها في الريف . وفي هذه الظروف أصبحت التبعية والخضوع لصفوة كبار الملاك هي ضمان احتفاظ كل من العمدة والشيخ بوظيفته .

G. Baer, Village Shaykh, op. cit., pp. 134-137.

ولقد أدى هذا الوضع المتهاوى للعمد والمشايخ الى أن ينظر اليهم بعض المسئولين والصحفيين على أنهم « عالة » ويجب التخلص منهم . من ذلك ما دأبنا اليه احمد رشدى صالح عام ١٩٤٥ (١١٢) . ولقد عثرت على وثيقة غير مؤرخة ربما يرجع تاريخ كتابتها الى وقت ما في النصف الأول من القرن العشرين (١١٣) . يدعو كاتبها - وربما كان مسئولاً في البوليس أو الادارة - الى إلغاء نظام العمدة والمشايخ على أن يقوم البوليس بالمهام المكلفين بها . وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي :

« والذي يعرف القرية المصرية جيداً يستطيع أن يفهم أنه لا ترتكب جريمة في القرية بعيداً عن العمدة وهو أمر يعرفه كل أفراد القرية . ورغم ذلك فإن عدد الجرائم التي تشطب لعدم توفر الأدلة أو التي لا يعرف فيها المجرم أساساً عدد كبير . فمن صالح العمدة تضليل السلطات - كقاعدة عامة - في جمع الأدلة الضرورية في الحالات الجنائية . وهم لا يشرفون على الشخصيات الخطرة في القرية اشرافاً كاملاً ، ويركزون في ذلك الى الحصانة من العقاب التي يتمتعون بها » .

(١١٢) احمد رشدى صالح « نظام العمدة والمشايخ لا يسائر نهضتنا الوطنية ويعرق تقدمنا الديموقراطي » مقال بالفجر الجديد عدد اول أغسطس ١٩٤٥ ، مشار اليه في عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(١١٣) هذه الوثيقة مكتوبة باللغة الانجليزية والفرنسية (مما يدل على احتمال كتابتها في عهد الاحتلال) على الآلة الناسخة بعنوان :

Notes on Omdas and Their influence on Public Security.

محفوظة بالمحفظة رقم ١٣١ بمدفئ الابحاث ، دار الوثائق ، القلعة ، ولقد اشارت هذه الوثيقة الى أن عدد العمدة يبلغ ٣٩٠٥ عمدة في القرى والمراكز المصرية .

وبناء على ذلك يطالب الكاتب بنقل كل سلطات العمد الى ضباط البوليس
المدربين تدريباً خاصاً ، ويقترح تخليلاً للصعوبات المالية التى يمكن أن تواجه
تنفيذ هذا الاقتراح أن تسحب مرتبات العمد والمشايخ والخبراء وتكرس
لتنعين هؤلاء الضباط الجدد .

على أن ذلك لا يجب أن يجعلنا نأخذ الانطباع بأن دور مشايخ وعمد
القرى قد تقلص نهائياً . فرغم تقلص نفوذهم وقوتهم السياسية ، إلا أنهم
ظلوا يعملون كوكلاء للحكومة - حكومة كبار الملاك - فى القرى . وشكلوا
بذلك حلقة وسطى تربط بين الحكومة والفلاحين . ولقد كان كبار الملاك والانجليز
على وعى بهذا الدور . ويتضح ذلك فى محاولة كبار الملاك من أعضاء الأحزاب
الكبرى ومجلس النواب تغيير قانون العمد والمشايخ ليصبح اختيار أى منهم
بالانتخاب بحيث يضمن الحاكم قاعدة عريضة من ثوى النفوذ فى القرى (١١٤) .
كما أكد لورد ملنر على أنه بالرغم من أن مشايخ القرى قد يسيئون استخدام
القررة الممنوحة لهم ، إلا أنهم أكثر الناس قدرة على التفاعل مع الفلاحين ،
وإن الحكومة لا تستطيع أن تستغنى عنهم كوكلاء لها فى شئون الزراعة والرى
وكل المشكلات الصغيرة المنصنة بإدارة القرية (١١٤) . وليس أدل على اهتمام
الحكومة بدور العمد والمشايخ من أنها كانت تعتبرهم موظفين عمرمين ،
وتفتح لهم سجلات خاصة تدون فيها تاريخهم الوظيفى والعقوبات الموقعة
عليهم وتاريخ دخولهم الخدمة أو خروجهم منها (١١٦) .

(١١٤) انظر مقال يدر السابق الإشارة اليه ، ص ١٢٥ .

Lord Milner, England in Egypt, Edward Arnold London, (١١٥)
1903, pp. 314-315.

هذا وقد وصف لورد ملنر العمد بأنهم أنانيون ، متحجرو العقول
وجشعون .

(١١٦) اطلع الباحث على بعض سجلات قيد العمد والمشايخ بدار المحفوظات
العمومية ، وهى دفاتر مقسمة الى مراكز وقرى بحيث يفرد لكل قرية =

ومن ناحية أخرى ، فإن الحديث عن تقصص نفوذ العمدة والمشايخ يقتزن بتزايد نفوذ كبار الملاك . أما اذا اخذنا هذه الشريحة في علاقتها المباشرة بالفلاحين ، فلا بد أن نكتشف أنه كان لهم نفوذ بالغ . فرغم التغيرات التي طرأت على المجتمع ، إلا أن العمدة والشيخ كانا ما يزالان يتمتعان بسلطة تمثل الحكومة أمام الفلاح . هذا ، فضلا عن أن عمدة ومشايخ القرى ينتمون - بحكم التراث المرتبط باختيارهم - إلى أغنى عائلات القرية ، ولقد كان يفضل دائما في اختيارهم أن يتمتع كل من العمدة والشيخ بالاستقرار الاقتصادي . وهذا هو السبب في تحديد حد أدنى للملكية لمن يرشح لمنصب العمدة والشيخ (١١٧) .

ولا يمكن ترك هذه النقطة دون أن ننوه إلى أولئك الموظفين الذين يساعدون العمدة والمشايخ في مهامهم في الريف كالصراف وناظر الدائرة والخبراء وغيرهم ولقد كانت هذه الفئة تتبع كبار الملاك مثلها مثل فئة العمدة والمشايخ . ونقد كانوا يسكنون مع العمدة الحلقة الوسطى التي تربط كبار

= مجموعة صفحات ، ويفرد لكل عمدة صفحة خاصة يدون فيها تاريخه الوظيفي . ومعظم الحوادث المسجلة تركز على الاجازات التي يحصل عليها العمدة أو الشيخ . وكذلك الغرامات أو العقوبات التي توقع عليه نتيجة الإهمال أو التقصير في تطبيق القانون . وتكشف هذه السجلات عن أن منصب العمدة أو الشيخ كان يتم توارثه في أغلب الأحيان داخل عائلة معينة ، كما تكشف عن نظام الحصص الذي كان متبعاً في تعيين المشايخ حيث تقسم القرية إلى مناطق نفوذ ديموجرافية ، على أن يكون لكل شيخ مجموعة من الاتباع يشكلون « حصة » بصرف النظر طبعا عن الروابط القرابية .

(١١٧) نص قانون العمدة والمشايخ الصادر في ١٨٩٥ والذي ظل معمولاً به خلال النصف الأول من القرن العشرين على أن كل مرشح لمنصب العمدة لا يجب أن تقل ملكيته عن عشرة أفدنة ، وأن المرشح لمنصب شيخ البلد لا يجب أن تقل ملكيته عن خمسة أفدنة . انظر مقال بير السابق الإشارة إليه ، ص ١٢٦ .

الملاك بالفلاحين ، وكانوا يتشبهون مثل العمد - بكبار الملاك في معاملتهم للفلاحين ، بحيث كان الفلاحون يعاملونهم بنفس الطريقة التي يتعاملون بها مع كبار الملاك .

إذا كان هذا هو تركيب الصفوة القديمة بعناصرها المختلفة خلال هذه الفترة ، فكيف تكونت الصفوة الجديدة ؟ لا شك أن ظروف التعليم وانتشار الأفكار الليبرالية والديموقراطية في هذه الفترة ، فضلا عن النضال من أجل الاستقلال وما ارتبط به من مناقشة للكثير من المسائل القومية قد بلور قدرا من المعارضة للنظام الاستعماري والنظام الملكي القائم . ولقد جاءت هذه المعارضة من خارج طبقة البرجوازية ، خاصة البرجوازية الكبيرة . حقيقة أن عناصر من هذه الطبقة - قد انضمت إلى صفوف المعارضة - مثل قادة الأحزاب الوطنية - غير أن هذه المعارضة لم تتعد بعض المطالب الإصلاحية الخاصة بالدستور أو الاستقلال المحدود ، وهو أمر يجعلني أميل إلى إخراج أي حديث عن الصفوة الجديدة من دائرة البرجوازية الكبيرة . من أين تكونت الصفوة الجيدة إذن ، ومن أي الفئات استقت أصولها الاجتماعية ؟

يبدو أن الصفوة الجديدة قد انحدرت في هذه الفترة من البرجوازية الصغيرة ومن القطاعات العريضة من العمال والفلاحين . ولا شك أن الطليعة المثقفة من أبناء البرجوازية هم الذين كونوا أبرز العناصر في هذه الصفوة . وفيما يختص بالريف ، فقد حرص العمد والمشايع وكبار الزراع على إرسال أولادهم للمدارس ، كما حصل كثيرون من أبناء الفقراء على الابتدائية بعد أن أصبحت مجانية ، هذا فضلا عن خريجي الأزهر ومدارس المعلمين . غير أن تشكل الصفوة على هذا النحو قد دفع بها إلى أن تقطن المدينة (بحثا عن وظائف أو بحثا عن حياة أكثر ليونة) ، ولم تبقى منها في الريف سوى قلة قليلة ممن تحتم أعمالهم الإقامة أو التواجد في الريف . وعلى الرغم من ذلك فإنه من المتوقع أن تترك هذه الفئة تأثيرا على قطاعات من أهل الريف ، بحيث ضمت الصفوة الجديدة عناصر من غير المتعلمين من أهل الريف . وكان الشيء

الذى يجمع المتعلمين وغير المتعلمين من الصفوة الجديدة هو بحثهم جميعا عن صورة أفضل للمجتمع ، ومن ثم معارضتهم للوضع القائم .

ولا توجد احصاءات دقيقة عن حجم هذه الفئة ، خاصة ما يمكن أن يطلق عليهم صفوة منها . وربما يكون أهم من ذلك أن نتعرف على بعض سمات هذه الصفوة من خلال اتجاهها الايديولوجى المميز ، والظروف التى أحاطت بتحديد نوعية هذا الاتجاه .

أدت ظروف هذه الفترة (السيطرة الاقتصادية السياسية للطبقة العليا وما صاحب ذلك من فساد سياسى وسد قنوات الحراك الاجتماعى أمام الطبقة الوسطى) الى أن تندفع الصفوة الجديدة الى الفكر الدينى واتخاذة قناة للتعبير عن وجهة نظرها . فقد كانت نشأة جماعة الاخوان المسلمين فى هذه الفترة تمثل رد فعل هذه الصفوة تجاه نظام الحكم ونظام المجتمع (١١٨) . ويكتب على الدين هلال فى تفسير وجود حركة الاخوان يقول :

« لقد كانت حركة الاخوان المسلمين فى التحليل الاخير تعبيرا عن بعض شرائح الطبقة الوسطى ذات الأصول الريفية التى انتقلت الى المدينة وهناك واجهتها آثار عملية التغير الاجتماعى والتغرب .. الأمر الذى أوجد لديها فراغا قيميا كبيرا . لقد شهدت هذه المجموعات البشرية فى داخلها صراعا رهيبا بين قيم العالم القديم الذى تركوه خلفهم فى القرية .. وقيم عالم المدينة الذى يواجهونه كل يوم .. لقد كانت الحركة تعبيرا عن حاجة اجتماعية ، فى اطار عملية التحديث الاجتماعى والسياسى الذى تعرضت

(١١٨) يعتبر حسن البنا مؤسس الاخوان المسلمين - عام ١٩٢٨ - أحد أبناء الأسر الريفية الذى هاله ما رآه من تطل خلقى عندما ذهب الى المدينة . ولقد بلغ أعضاء جماعة الاخوان عام ١٩٤٦ - ١٩٤٨ حوالى نصف مليون مع وجود مثل هذا العدد من المتعاطفين معهم . انظر : على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٣٨ .

له مصر ، وعدم قبول بعض الشرائح الاجتماعية لجوانب من عملية التحديث
هذه « (١١٩) » .

وبرغم ما يتسم به مثل هذا التحليل من طابع ثنائى (١٢٠) ، الا انه
يكشف عن بعض العناصر الهامة فى تحليل ايدىولوجية الصفوة الجديدة فى
هذه الفترة ، كتأثير الظروف المحيطة على تشكل هذه الايدىولوجية ، وكذلك
وجود هذه الجماعات داخل فراغ قىمى (ايدىولوجى بالمعنى الاصح) .
والواقع ان تفسيراً كافياً لانخفاض المتعلمين نحو الايدىولوجية الدينية فى
هذه الفترة يجب ان يأخذ فى اعتباره :

(ا) هيمنة طبقة صغيرة العدد تسد كل قنوات الحراك الاجتماعى امام
أعضاء الطبقة الوسطى الناشئة .

(ب) نوعية الفكر الايدىولوجى المتداول ومدى انتشاره بين الجماعات
المكونة للمجتمع .

فقد أدت ظروف الرأسمالية التابعة الى سيطرة طبقة برجوازية تابعة
مدت معظم قنوات الحراك الاجتماعى امام الطبقات الأخرى ، ومن الناحية
الأخرى فقد أفرز التكوين التابع مستويات ثقافية وايدىولوجية بالقدر الذى
يسمح له باستمرارية نفسه فقط . ولقد تمثل المستوى الثقافى فى وجود
انماط سلوكية عربية مرتبطة بانماط استهلاكية ترفية، اما المستوى الايدىولوجى
فيتمثل فى وجود أسكال من الليبرالية والاتجاه المحافظ مغلفة بوجهات وطنية .

(١١٩) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(١٢٠) لا يستطيع مثل هذا التحليل الثنائى ان يفسر لماذا عاودت الحركات
الدينية ظهورها من جديد فى المجتمع المصرى رغم اختفائها فترة من
الوقت ، ورغم انتشار مظاهر التحديث بشكل شمل المتدينين وغير
المتدينين ، الفقراء والاغنياء .

زائفة • ولقد وجدت هذه المستويات الثقافية والايديولوجية صعوبة بالغة في التسرب الى باقى طبقات الشعب ، وظلت قابضة في مكان نشأتها - اعنى الدائرة العليا من الصقوة • فهى من ناحية نازلة من اعلى ، ومن الناحية الاخرى فلم يكن هناك أى جهد حقيقى وملتزم بنشر الافكار الديمقراطية بين القطاعات العريضة من الشعب • هذا فضلا عن ان الثقافة الحديثة التى يصاحبها سلوك ترفى مبالغ فيه قد تولد رد فعل عند القطاعات التى لاتمكنها ظروفها المادية من تبنى هذا النمط من الثقافة • وفى هذه الظروف لابد وأن يتولد ضرب من الفراغ الايديولوجى ، وما يترتب عليه من عمل جماعى •

ولكن ما شأن التيارات الايديولوجية الراديكالية التى كان يمكن أن تملأ هذا الفراغ الايديولوجى • المحقق ان نشأة التنظيمات اليسارية في مصر قد ارتبطت بظروف خاصة منعها هى الاخرى من أن تؤدى دورها في النفاذ الى القطاعات العريضة من الشعب • فقد نشأت هذه التنظيمات من خلال الاقلبات الأجنبية وخاصة اليهود ، الامر الذى « حد من قدرتها على تجنيد المصريين من ناحية ، واثار التشبهات حول اغراض قادتها من اليهود وبالذات في ظروف تصاعد القضية الفلسطينية من ناحية اخرى » (١٢١) هذا فضلا عن انخراطها في القضايا والمناقشات النظرية الامر الذى اثار بينها قدرا كبيرا من الخلاف (١٢٢) •

(١٢١) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨ •

(١٢٢) يبالغ بعض الباحثين من ذوى الميول اليسارية المفرطة في دور هذه المنظمات الى درجة يذهبون فيها عكس هذا المذهب • فقد ذهب رفعت السعيد - اعتمادا على حالة واحدة اتهم فيها بعض الافراد من قرية طناح (دقهلية) في قضية الشيوعية بالمنصورة - الى أن الفكر الشيوعى قد انتشر في القرى المصرية على ايدى الطلاب الذين يدرسون في الجامعات خاصة من تنظيم حدثو (منظمة حدثو العمالية الثورية) بحيث انتشر العمل الفلاحى بصورة متفاوتة في أماكن عديدة متناثرة على طول الوادى ، انظر : رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٣ •

ومن المتوقع في هذه الظروف أن تلاقى أى دعوة لحياء التراث السياسى الاسلامى أرضا خصبة بين الجماهير العريضة من الفلاحين أو حتى أبناءهم المتعلمين ، بحيث يسد هذا الفراغ الايديولوجى لديهم من ناحية ، ويكون - من الناحية الأخرى - وسيلتهم لمواجهة الطبقة المسيطرة بما تمليه من ثقافة وايدىولوجيات (١٢٢) . ومن الطبيعى أن تتعاون هذه الصفوة الجديدة مع أى جماعة تتخذ اتجاهها ضد النظام القائم . ويفسر لنا هذا سر الاتصال بين بعض قادة للضباط الاحرار وجماعات الاخوان المسلمين وتعاون الجماعتين فى السنوات الاولى للثورة . على أن ذلك لا يهملنا الآن ، المهم هنا هو أن نؤكد أن الصفوة الجديدة التى ظهرت فى هذه الفترة قد انحدرت أساسا من الطبقة الوسطى ، وكانت طليعتها هم الافراد الذين انتقلوا من الريف الى المدينة ، والذين استطاعوا أن ينقلوا تأثيرهم الى اريف مرة أخرى من خلال نشاطهم السياسى . على أن الفئة التى استطاعت التغيير الفعلى منهم هم أولئك الذين انخرطوا فى النشاط السياسى السرى من خلال تنظيم الضباط الاحرار الذى قاد حركة التطور فى المرحلة التالية .

رابعا : ثورة ٢٣ يوليو وتغيير بناء الصفوة

من الأمور التى يتفق عليها الباحثون أن التغييرات التى أدخلها قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ على توزيع الأرض الزراعية من خلال الإصلاح الزراعى ، والتوسع فى النظام التعاونى ، والتعليم قد أحدث تغييرات أساسية فى التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى فى النصف الثانى من هذا القرن . غير أن هذه التغييرات لم تتضح بجلاء الا فى فترة الستينات التى أدخلت فيها مجموعة

(١٢٣) . تشكلت جماعة الضباط الاحرار داخل الجيش من خلال نفس المنطلق تقريبا . ولقد كان أعضاء هذه الجماعة ينحدرون من الطبقة الوسطى التى انحدر منها جماعة الاخوان المسلمين ومعظم شرائح الصفوة الجديدة من الطلاب خصوصا .

القوانين الاشتراكية • أما الفترة التي امتدت من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ فقد كانت - بشكل أو بآخر - استمرارا للتكوين الاجتماعي السابق •

ليس من المتوقع أن يحدث قانون الإصلاح الزراعى تغييرا أساسيا في توزيع الملكية أو شكل استثمار الأرض طالما أنه يسعى الى مجرد «إصلاح» • ونلخص فيما يلى التغيرات التي أحدثها قانون الإصلاح الزراعى على نظام الملكية حتى عام ١٩٦٥ : بالرغم من بقاء أعداد الملكيات الصغيرة ثابتا ، (٩٤ر٤ ٪ من مجموع الملكيات) فإن نصيبها من الأرض قد ازداد من ٣٥ر٤ ٪ الى ٤٦ر٤ ٪ من اجمالى المساحة بزيادة قدرها ١٠١ر٢ ٪ ، وب نفس الطريقة ظل عدد كبار الملاك (أكثر من ١٠٠ فدانا) ثابتا (٥ آلاف مالك) ، إلا أن نصيبهم من الأرض قد انخفض من ٢٧ ٪ من اجمالى المساحة الى ١٣ ٪ منها • ولم يحدث تغيير جدرى بالنسبة للفئات الوسطى كنتيجة مباشرة لقانون الإصلاح الزراعى ، حيث جاء التغير فيها كنتيجة لكسب أرض جديدة عن طريق شراء الأرض التي أراد كبار الملاك التخلص منها لزيادتها عن الحد الاقصى المسموح به (١٢٤) •

وتشير هذه البيانات الى أن الإصلاح الزراعى لم يبلغ نهائيا نمط توزيع الملكية السابق ، وانما أدخل عليه تعديلات غيرت من حجم كل طبقة ودرجة انتماعها ، ولكنها لم تغير من المواقع والعلاقات الطبقيية • ويمكن القول أنه غير فقط من درجة تركيز الملكية الزراعية صاحبه تحسن في أوضاع بعض الطبقات • ويعد هذا أول مؤشر على استمرار الأساس الاقتصادي الذى ساد في التكوين الاجتماعى السابق على الثورة ، أعنى النمط الرأسمالى •

(١٢٤) هذه البيانات ملخصة من جدول أورده محمود عبد الفضيل في المصدر التالى : محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤ •

أما أهم المؤشرات على استمرار هذا النمط فتتمثل في أشكال الاستغلال الرأسمالية للأرض وخاصة نظام إيجار الأرض سواء بالنقد أو المشاركة . فقد زاد عدد الحيازات المؤجرة تأجيرا نقديا من ٣٠٥ ألف حيازة عام ١٩٥٠ إلى ١٩٣٨ ألف حيازة عام ١٩٦٠ ، كما زادت المساحة المؤجرة نقدا من ١٦٢٦ ألفا إلى ٢١٧٩ ألفا في نفس الفترة . أما المساحات المؤجرة بالمشاركة فقد زادت من ٤٦ ألف حيازة عام ١٩٥٠ إلى ٨١ ألف حيازة عام ١٩٦١ ، في حين تناقصت الأرض المؤجرة بهذا الشكل من ٣٠٣ ألف فدان عام ١٩٥٠ إلى ٢٩٢ ألف فدان عام ١٩٦١ (١٢٥) . ويحل تناقص عدد الأفدنة المؤجرة بالمشاركة في مقابل تزايد عدد الأفدنة المؤجرة نقدا على تزايد الاتجاه نحو التعامل النقدي ، وزيادة الاتجاه نحو استخلاص الفائض بشكل سريع . وقد أورد المرجع الذى أخذت عنه هذه البيانات بيانات أخرى عن العمل المأجور ، وتملك وسائل الانتاج الحديثة كالمكنة الزراعية ، والتركيب المحصولي موضحا كيف تكشف هذه الأشياء عن تمايزات طبقة (١٢٦) .

ومع ذلك فإن الإصلاح الزراعى كان بداية لغرس علاقات انتاج أكثر تنظما في التكوين الاجتماعى . ولقد اتسعت هذه العلاقات بعد عام ١٩٦١ بعد صدور القوانين الاشتراكية ، والتي ترتب عليها أمران : (أ) انتقال ملكية القطاعات الهامة في المجتمع الى الدولة ، (ب) التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية (١٢٧) . ولقد أدى ذلك الى ظهور شكل من أشكال الانتاج

(١٢٥) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(١٢٦) المرجع السابق ، ص ٥٧ وما بعدها .

(١٢٧) حول التأمين والقطاع العام انظر :

M. H. Kerr, « The Emergence of Socialist Ideology in Egypt », M.E.J. Vol. 16, No. 2, 1962

على الجريثلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٤ ، الفصل الثالث .

الموجه المرتبط بنظام لاعادة التوزيع بحيث تتولى الدولة الاشراف المباشر على عمليات الانتاج الرئيسية ، وتتحكم في تصدير واستيراد السلع ، وكذا عملية التوزيع في الداخل . غير أن هذا التطور - وهو يمثل احياء في صورة حديثة لنمط الانتاج الخراجي في مرحلة ما قبل الرأسمالية - لم يبلغ نهائيا الشكل الرأسمالي . فقد ظلت عمليات الانتاج نفسها في الريف تتم بشكل رأسمالي ، كما ظل جانب غير قليل من الانتاج في القطاع الصناعي في أيدي القطاع الخاص .

والسؤال المطروح الآن : ما تأثير هذه التغيرات على البناء الطبقي في الريف ؟ يمكن حصر التغيرات التي طرأت على البناء الطبقي في تغيرين رئيسيين : تقلص نشاط البرجوازية دون تقلص وجودها ، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى . ولقد ألمحت فيما سبق الى أن الاصلاح الزراعي لم يخلق عملية احلال كاملة للطبقة البرجوازية للزراعية ، وحرماها فقط من جزء كبير من الأرض التي تمتلكها ، فضلا عن حرمانها الكامل من نشاطها التجاري والصناعي الذي انخرط فيه منذ عشرينات هذا القرن . فبالرغم من تحديد الملكية بخمسين فدانا الا أن التفاوت في نظام الملكية ظل قائما . غير أن الطبقة البرجوازية هنا لم تعد هي نفسها الطبقة البرجوازية القديمة . وأغلب الظن أن الطبقة البرجوازية القديمة قد أصابها قدر من التحلل بحيث نجد أن الكثير من أعضائها قد تركوا الريف كلية وأقاموا في المدينة معتمدين على التعويضات التي قدمتها لهم الحكومة نظير مصادرة أراضيهم ، وعلى تأجير ما تبقى من أرضهم للفلاحين . وقد انعكس ذلك في التناقص المستمر لنصيب هذه الفئة من الدخل الزراعي حسبما تكشف الاحصاءات ، وكذلك تناقص أعدادهم (١٢٨) . وتشكلت الطبقة البرجوازية التي حطت محل الطبقة البرجوازية القديمة من ثلاث فئات أساسية :

(١٢٨) تناقص نصيب الذين يملكون من ٥٠ فدانا من الدخل الزراعي من ٣٩٪ عام ١٩٥٠ الى ١٧٪ عام ١٩٦١ . كما تناقص نصيب الملاك =

١ - الأشخاص الذين استقروا في الريف من كبار الملاك السابقين • وعدد هؤلاء قليل ، وذلك لأن نظام توزيع الأرض السابق كان يفرض وجود عائلة واحدة مهيمنة في كل قرية يمتلك أعضاؤها معظم أراضي القرية • وبعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي هاجرت عائلات برمتها إلى المدن • وظلت عائلات قليلة في الريف وهي العائلات التي لم يكن لها رصيد سياسي ضخم على المستوى القومي •

٢ - الفئة التي كانت تعمل في دوائر كبار الملاك من المكتبة ورؤساء العمال ، والذين حصلوا على مساحات كبيرة من الأرض في عملية تخص كبار الملاك من الأرض الفائضة عن الحد الأقصى الذي حددته القوانين المتعاقبة للإصلاح الزراعي • ولا توجد إحصاءات أو بيانات إمبريقية عن هذه الفئة • ولكن الخبرة بالواقع الريفى تكشف عن وجودها إلى درجة أن أفراداً منها أصبحوا أغنى الأفراد في قرأهم وأكثرهم حظاً من القوة السياسية •

٣ - أما الفئة الثالثة فهي التي شكلت بحق عصب الطبقة البرجوازية الجديدة • وتتكون هذه الفئة من ملاك ينحسرون في فئة الملكية من ٢٠ - ٥٠ فدانا ، والتي تكرنت أصلاً من خلال شراء أراضي كبار الملاك • وتكشف الإحصاءات عن تزايد أعداد هؤلاء الملاك من ٢٢ ألفاً عام ١٩٥٢ إلى ٢٩ ألفاً عام ١٩٦٥ وتزايد نصيبهم من الأرض من ١٠ر٥ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٢ر٦ عام ١٩٦٥ (١٢٩) • ورغم أن هذه الزيادة تعتبر طفيفة ، إلا

= الغائبين من الإيجار من ١٥ر٧ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ١٣ ٪ عام ١٩٦١ • وانخفض عدد الأسر التي تمتلك ٥٠ فدانا فأكثر من ١٥ ألف أسرة عام ١٩٥٠ إلى ١٠ آلاف أسرة عام ١٩٦١ • انظر : محمود عبد الفضيل • مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ - ١٠٩ •
(١٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٤ •

أن هذه الفئة قد تمتعت باستقرار نسبي كنتيجة لارتفاع نصيبها من الدخل الزراعي من ناحية ، واشتغالها بالاستثمار الرأسمالي من ناحية أخرى . ولقد أدت هذه الظروف إلى أن أصبح أعضاء هذه الفئة يتمتعون « بنفوذ سياسى حاسم في الريف المصرى حيث ارتقى وضعهم في السلم الاجتماعى بتملكهم وحيازتهم لزيد من الأرض » (١٣٠) .

أما التغير الحاسم الثانى في البناء الطبقي فقد كان يشير إلى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى خاصة في جناحها البيروقراطى . وتؤكد الاحصاءات أن الشريحة الوسطى من الملاك الزراعيين في فئة الملكية من ٥ - ٢٠ فدانا، لم تتغير تغيرا جذريا من ناحية العدد . فقد كان عدد هؤلاء ١٢٦ ألفا عام ١٩٥٢ ولم يتعد عددهم ١٣٩ ألفا عام ١٩٦٥ (١٣١) . وربما يرجع السبب في هذا الثبات النسبي إلى تحول بعض أعضاء هذه الشريحة إلى الشريحة التي تعلوها عن طريق شراء أرض كبار الملاك . ومن المتوقع في هذه الظروف أن يتقلص الجناح التجارى لهذه الطبقة من جراء تدخل الدولة في العمليات التجارية الخاصة بالاصلات الزراعية أما الجناح الذى تضخم بحق على أثر التغيرات التي أدخلت في هذه الفترة فهو الجناح البيروقراطى من هذه الطبقة . ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة التوسع في التعليم دون النظر إلى المتطلبات الحقيقية للمجتمع من المتعلمين . وتشير احصاءات التعليم إلى أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية قد زاد من ١٩٧٦ر٠٠٠ سنة ٥٦ - ١٩٥٧ إلى ٣٤٤٨ر٠٠٠ سنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ثم إلى ٤١٥٢ر٠٠٠ سنة ٧٦ - ١٩٧٧ . أما عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية فقد زاد من ٣١٨ر٠٠٠ سنة ٥٦ - ١٩٥٧ إلى ٦٧٨ر٠٠٠ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ثم إلى ١٤٣٦ر٠٠٠ سنة ٧٦ - ١٩٧٧ . وزاد عدد تلاميذ التعليم الثانوى العام من ٦٠٩ر٠٠٠

(١٣٠) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٣١) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

سنة ١٩٥٦ الى ٢٤٤٠٠ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ثم الى ٣٩٣٠٠٠ سنة ٧٦ - ١٩٧٧ . أما خريجو الجامعات فقد كان عددهم قبل ١٩٥٢ حوالى ٥٤٧٩٢ ووصل عددهم عام ١٩٦٩ الى ٠٤٥ ر ٣١١ بمعدل زيادة بلغ حوالى ٣٦٧٪ (١٣٣) . وتشير هذه البيانات الى تضخم حقيقى للجناح البيروقراطى لهذه الطبقة الوسطى ، ومن ثم تضخم الجهاز البيروقراطى نفسه .

ولنتقل الآن الى ابراز مدى تأثير هذه التغيرات البنائية على تركيب الصفوة فى الريف . ربما يكون أهم تغير طرأ على تركيب الصفوة هو تقصص الصفوة البرجوازية القديمة . غير أن عملية الاحلال التى تمت داخل الطبقة البرجوازية - والتى أشرت اليها - قد جعلت الطبقة البرجوازية الجديدة تتخذ نفس موقف الطبقة البرجوازية القديمة . ولقد تولدت من داخل البرجوازية الزراعية بشكلها الجديد صفوة تعتبر - بحكم موقفها - امتدادا للصفوة القديمة التى سيطرت على الساحة السياسية فى الريف فى فترة ما قبل الثورة ، بل ان بعض أعضاء هذه الصفوة كانوا ينتمون بالفعل الى الطبقة البرجوازية القديمة (١٣٢) . ولقد تمتعت هذه الصفوة بتأثير ونفوذ كبيرين فى الريف ، من تأثير ونفوذ الطبقة التى تنتمى اليها . واذا كانت حكرمة

(١٣٢) هذه الاحصاءات مأخوذة عن المصدر التالى :

نزيه نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر : دراسة سياسية وإدارية ، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . مايو ١٩٧٨ ص ٤١ ، ص ٤٤ .

(١٣٣) تجدر الاشارة هنا الى أن الحديث عن البرجوازية او الطبقة العليا فى الريف - خاصة فى السنوات الاخيرة - لا يجب أن يرتبط بشريحة ملكية معينة . ففضلا عن التفتت الدائم فى الملكية ، فإن النمط الشائع من القرى الآن هو القرى التى لا تصل أعلى ملكية فيها الى ٥٠ فدانا . ومن ثم فإن قرية تبلغ أعلى ملكية فيها عشرين فدانا أو حتى عشرة أفدنة ، فإن الطبقة العليا فيها تتشكل من أعلى شرائح الملكية ، فضلا عن اشتغالها بأنشطة أخرى .

الثورة قد طورت أسس ادارة القرية والممارسة السياسية فيها (١٣٤) ،
فانها لم تلغ وظيفة « العمدة » أو « شيخ البلد » ، وان كانت قد حلت من
السلطات المنيطة بكل منهما . فقد حصر قانون العمدة والمشايخ الصادر
عام ١٩٦٤ اختصاصات العمدة والمشايخ في « حفظ الأمن ومراعاة احكام
القوانين واللوائح واتباع الأوامر التي تبليغ اليهم من جهات الادارة » (١٣٥) .
كما ألغى القانون ضرورة أن يكون العمدة أو الشيخ حائزا للكية كبيرة ، وان
كان قد أكد على ضرورة وجود حياة أيا كانت مساحتها بالنسبة للمرشح
لهذا المنصب . كما أكد القانون على ضرورة اختيار العمدة من خلال الانتخاب
المباشر . وقد أفسح ذلك مجالا للمنافسة على هذا المنصب من جانب الطبقات
الأخرى ، خاصة الطبقة الوسطى . ورغم ذلك فقد ظل منصب العمدة في
نفس العائلة ، وكثيرا ما يتم توارث هذا المنصب حيث لا يتقدم أحد من
العائلات أو الطبقات الأخرى لشغله . غير أن ذلك لم يكن قاعدة عامة .
فقد كشفت الخبرة الميدانية بالريف المصري عن نجاح أفراد من الطبقات
الوسطى والأدنى في الحصول على منصب العمدة أو الشيخ . وهو أمر
يرتبط في الكثير من الأحيان بهامشية هذه المناصب في وقت أصبح للأجهزة
الأخرى يد عليا عليها . على أن الصفرة القديمة في الريف لم تتكون من
العمدة والمشايخ فقط ، وإنما ضمت أيضا عناصر من المتعلمين الذين ينتمون
إلى نفس الطبقة . وقد كون هؤلاء جيوبا معارضة منزوية داخل القرى ،
ونظروا إلى التوسع في التعليم نظرة ناقدة وصلت في بعض الأحيان إلى
ارجاع مظاهر القصور في المجتمع إلى « أن السفلة قد تعلموا العلم » .

ولا شك أن الفترة التي يصاحبها تغيرات في صالح الطبقات المحرومة

(١٣٤) تمثل ذلك في التوسع في نقاط البوليس ، وإنشاء المجالس المحلية ،
وخلق التنظيمات السياسية .

(١٣٥) محمد عبد النبي ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

تعتبر فترات الصفوة الجديدة بحق • وما من شك في أن جماعة الضباط
الاحرار الذين استطاعوا أن يكسروا حلقات النظام السابق المحكمة قد شكلوا
طلبة للصفوة الجديدة على المستوى القومي • وتعتبر الصفوة الجديدة التي
ظهرت في الريف في هذه الفترة والتي تعاطفت مع الثورة منذ قيامها ، بمثابة
الامتداد الطبيعي لهذه الصفوة القومية على المستوى المحلي • وهذا امر طبيعي
طالما أن هناك نوعا من التجانس بين الصفوة القومية في تكوينها
وبين الصفوة المحلية • فكلاهما ينحدر من الطبقة الوسطى وكلاهما له نفس
الطموحات والاهداف • ولقد اكدت دراسة عن الخلفية الاجتماعية لضباط
الجيش ، اعتمدت على عينة من شهداء حرب ١٩٤٨ ، أن ثلث العينة ينتمي
الى الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى ، وأقل من الثلث قليلا ينتمي الى
الشريحة الدنيا من نفس الطبقة ، وأن حوالي الربع ينتمي الى الشريحة العليا
من الطبقة الوسطى والشريحة الدنيا من الطبقة العليا • كما اكدت الدراسة
أن الطبقة الدنيا - وهي تمثل أربعة أخماس السكان - لم تمثل على
الاطلاق (١٢٦) • ويذهب الباحث الى أن نفس هذه الطبقة الوسطى هي التي
افتتحت الانتلجنسيا المصرية في هذه الفترة ، بل أن جماعة الضباط انفسهم
كانوا يعتبرون انفسهم « انتلجنسيا ترتدي الزي العسكري »

Intelligentsia in Uniform

وهنا تأتي النقطة التي نود أن نؤكددها وهي أن الصفوة الجديدة من
الانتلجنسيا وغيرهم قد انحدرت من الطبقة الوسطى سواء على مستوى قومي
او مستوى محلي • وهي تمثل امتدادا للصفوة الجديدة التي ظهرت في الفترة
السابقة ، والتي هيأت من ظروف النضال السياسي فيما قبل الثورة ما مكنها

Elizer Beeri, « Social Origin and Family Back-Ground of (١٢٦)
the Egyptian Army Officers class », Asian and African
Studies, Annual of the Israel Oriental Society, Vol. 2.
1966, p. 37,

من قيادة حركة التطور في هذه الفترة • ولم يحدث على تركيب هذه الصفوة الجديدة تغير جذري بعد الثورة ، وأغلب الظن ان التغير الوحيد الذي طرأ عليها هو توسيع قاعدتها وهو شيء يتناظر مع توسيع قاعدة الطبقة الوسطى التي تنتمي اليها • وفي هذه الحالة فقد تكونت الصفوة الجديدة من الفئات التالية :

١ - بعض الفلاحين المستنيرين من الطبقة الوسطى • ولقد كانت هذه الشريحة من الصفوة تقف موقفا متذبذبا بين مناصرة الطبقة البرجوازية وبين مناصرة الوضع القائم (١٢٧) •

٣ - بعض المتعلمين ممن ينتمون الى نفس الطبقة ، والتي نجحت الثورة في تغيير مستوى الوعي عندهم من خلال المذهب السياسية •

٣ - بعض الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا سواء من المتعلمين او غير المتعلمين ، ممن كانوا على وعى بطبيعة النظام قبل الثورة او ممن اثرت فيهم الثورة من خلال المذهب السياسية (١٢٨) •

(١٢٧) انظر حول اوضاع الطبقة الوسطى ومواقفها من الثورة التحليل الاولى الذى قدمه فتحى عبد الفتاح فى كتابه : **الثورة المصرية بين الإصلاح والثورة ١٩٥٢ - ١٩٧٠** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ •

(١٢٨) شهدت فترة الستينات على وجه الخصوص نشاطا كبيرا فيما يتعلق بالمذهب السياسية لجماعات الشباب خاصة عن طريق ما سمي فى هذا الوقت ، بمنظمة الشباب الاشتراكي ، •